



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 244 November & December 2021

العدد 244 - تشرين الثاني وكانون النول (نوفمبر وديسمبر) 2021



تظاهرة اقتصادية حاشدة في المؤتمر التاسع عشر للأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب

■ تطاعات إيجابية للاقتصادات الخليجية في 2022
■ محمد الرعيض لـ "العمران العربي": ليبيا على طريق
العودة للخارطة الاقتصادية العربية والعالمية

■ استعادة الزخم للعلاقات الاقتصادية العربية النرويجية
■ "العمران العربي" تحاور وزير النقل والهواصلات الليبي:
استثمارات عربية وأجنبية ضخمة

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القصار

الرئيس
عبدالله المزروعى
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



شباب الطيب
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



**عجلان بن عبد
العزیز العجلان**
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمينية



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



خالد محمد حنفي
الأمين العام



التحول الرقمي.. ماذا حقق العالم العربي في هذا الهجال؟



مرّ عام 2021 مثل سابقه عام 2020، حيث ما تزال جائحة كورونا تفرض هيمنتها على اقتصادات العالم بأسره، ويبدو أنّ بداية عام 2022 ستكون تحت تأثير متحوّر "أوميكرون" الذي تعيش اقتصادات العالم بسببه اضطرابات

اقتصادية تتراوح درجاتها بين بلد وآخر.

ولا شك أنّ جائحة كورونا غيرت وجه الاقتصاد العالمي، لناعية الاعتماد على التكنولوجيا والإنترنت مع زيادة التحوّل إلى الخدمات الرقمية. ويتوقع أن تركز الشركات والدول على تطوير التكنولوجيا والتوجّه نحو قطاعات جديدة، قد تكون قاطرة النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة. ومنها التجارة على أنواعها، وكل ما يتعلّق بالقطاع الصحي، والتعلّم عن بُعد، والمؤتمرات العلمية، والإعلام، والمعارض.. إلخ.

وبحسب تقديرات مؤسسة "أكسنشور" للاستشارات، يشكل الاقتصاد الرقمي حاليًا نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (22 في المئة)، بينما يُسهم قطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 8 في المئة في الاقتصاد الأوروبي. في المقابل ثمة مخاطر تواجه العالم الرقمي، كأمن الشبكات والقرصنة، التي زادت نسبتها مؤخرًا، ويمكن في هذا الإطار وضع ما شهدته أكبر شبكة للتواصل الاجتماعي (فيسبوك) من قرصنة كبدتها ما لا يقل عن 10 مليارات دولارات بغضون أقل من 24 ساعة، كمثال واضح وصريح على مخاطر القرصنة على الاقتصاد الرقمي.

ويشهد العالم اتجاهًا مستدامًا للتحوّل إلى الاقتصاد الرقمي، وهذا يتطلب تجهيز البنى التحتية الضرورية، لتقديم أداء أفضل وأسرع في عالم الأعمال، لذلك سنرى تطورًا في قطاعات علوم البيانات، بالإضافة إلى المزيد من الاستثمارات، وهذا ما سوف يخلق تحديات من قرصنة وتهديدات للأمن السيبراني وقضايا خرق الخصوصية التي يمكن أن تعرّض بياناتنا وأنظمتنا للخطر وتحظرها. وفي ظل الأضرار والتكاليف الناتجة عن الانقطاعات المتكررة للإنترنت، وكذلك الاضطرابات في العمل، تظهر الحاجة إلى التخفيف من الانتهاكات الحاصلة ومعالجة الأضرار، ما يستدعي سنّ قوانين

جديدة، تتطوّر بوتيرة التطور التكنولوجي نفسها. إذن ملامح الاقتصاد العالمي، تُظهر أنّ العمل سيتم بمجمله عبر المنصات الإلكترونية، إذ اكتشف الجميع أهميتها لناعية توفير الكلفة والوقت. علما أنّ خدمة الإنترنت في الدول المتطورة لم تعد من الكماليات، إذ إنّها متوافرة في كل المنازل، في حين أنّه ما زال من الكماليات Luxury في الدول النامية، وكلفته ما زالت مرتفعة جدًّا، ويحتاج الحصول عليه إلى الوقت والوساطة. كما أنّ العوائق التكنولوجية، تهرب الزبائن والمستخدمين.

من حيث المبدأ لا أحد يستطيع إيقاف التقنية، لأنها سوف تتبلع كل من يقاومها، وهي مع تطورها تلقائيًا تعالج مخاطرها وتقدم الحلول وآفاق التطور. فمثلا العملات المشفرة التي هي محل رفض أو تحفظ أغلب البنوك المركزية في العالم قدمت للبنوك المركزية فكرة العملات الرقمية CBDC غير العملات المشفرة لكنها رقمية) والتي تضيف للنظام الاقتصادي الشفافية والكفاءة في تطبيق السياسات المالية والنقدية.

وسط هذه الفورة في عالم التقنية المالية (Fintich) يُقدّر بنك UBS أن تضيف هذه التقنية للاقتصاد العالمي حوالي ترليون دولار خلال العقد القادم، وأن يتضاعف مجموع مبيعات شركات التقنية المالية من 250 مليار دولار إلى 750 مليارا في عام 2030. أما عالم العملات المشفرة اللامركزية DeFi فإنه يخلق بيئة استثمارية عبر صناعات رقمية حديثة كل يوم تزداد عمقا مثل الأعمال الفنية الرقمية (افتراضية) NTF ART التي تعتبر أكثر شمولية وإضافة من العالم الفني الواقعي ذي النزعة النخبوية وأكثر حفظاً لحقوق الفنان. وظهور أيضا تجارة الأزياء الرقمية التي يتم تداولها من خلال العملات المشفرة من الممكن ألا تكون استثناء لفورة التقنية المالية. عموماً أصبحت هذه الصناعات الرقمية أصولاً من الممكن أن ترتبط بها بيوت الوساطة التقليدية عبر إصدار عملات رقمية بالتقنية المشفرة وغالباً ما ستكون ثابتة السعر (stablecoin).

باختصار فإننا في منطقتنا العربية لا بد أن نفتح الأفاق لهذه التقنية التي يخرتلها الجميع في (البنكويين) والتي لن تكون عملة؛ لكن هذا لا يلغي الاهتمام بالتقنية المشفرة خصوصا في ظل وجود اهتمام كبير بالتقنية المالية.

عبدالله المزروعى

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

استعادة الزخم للعلاقات
الاقتصادية العربية الأوروبية
يستدعي إطارا جديدا من
الاتفاقيات



27

"العمران العربي" تحاور رئيس
الغرفة الجزائرية للتجارة
والصناعة شباب الطيب



22

وزير النقل والمواصلات الليبي:
استثمارات عربية وأجنبية
ضخمة



17

عبد الرزاق الزهيري لـ "العمران
العربي": تكتلات اقتصادية
عربية لها تأثير على الخارطة
العالمية



15

■ "العمران العربي" تحاور رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة شباب الطيب

22

مؤتمرات

واقع وأفاق تنمية الصناعات الغذائية
(الزراعية والسهكية) في الوطن العربي

24

اجتماعات

الاجتماع الحادي عشر للفريق العربي المتخصص
لسلامة الغذاء

25

اقتصاد عربي

■ استعادة الزخم للعلاقات الاقتصادية العربية
الأوروبية يستدعي إطارا جديدا من الاتفاقيات

27

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

تظاهرة اقتصادية حاشدة في المؤتمر التاسع عشر
لأصحاب النعمال والمستثمرين العرب

9

مقابلة

■ عبد الرزاق الزهيري لـ "العمران العربي": تكتلات
اقتصادية عربية لها تأثير على الخارطة العالمية

15

■ "العمران العربي" تحاور وزير النقل والمواصلات
الليبي: استثمارات عربية وأجنبية ضخمة

17

■ محمد الرعيص لـ "العمران العربي": ليبيا على طريق
العودة للخارطة الاقتصادية العربية والعالمية

19



العدد 244 - تشرين الثاني وكانون النول (نوفمبر وديسمبر) 2021
Issue No. 244 November & December 2021

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

الملتقى العربي - الالهاني ينعقد
حضوريا في برلين.. علاقات
عريقة الجذور وليفة بالفرص



34

تطلعات إيجابية للاقتصادات
الخليجية في 2022



31

■ تطلعات إيجابية للاقتصادات الخليجية في 2022 31

غرف مشتركة

الملتقى العربي - الالهاني ينعقد حضوريا في برلين..

34

علاقات عريقة الجذور وليفة بالفرص

37

أخبار

JOINT CHAMBER

■ 12TH ARAB-AUSTRIAN ECONOMIC FORUM 52

■ IRAQ'S FAREED YASSEEN NAMED 2021

"AMBASSADOR OF THE YEAR"

54

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

تظاهرة اقتصادية حاشدة في المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب "الاستثمار في ليبيا فرص واعدة للتنمية والإعمار"



تحت رعاية حكومة الوحدة الوطنية في دولة ليبيا، عقد المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في العاصمة طرابلس، خلال الفترة 29-28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، تحت شعار "الاستثمار في ليبيا - فرص واعدة للتنمية والإعمار: الاستثمار وعودة الحياة"، وذلك بتنظيم من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا، واتحاد الغرف العربية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومجموعة الاقتصاد والأعمال.

العربية، وبنوك التنمية وصناديق التمويل والإنماء العربية، وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، وأصحاب الأعمال والمستثمرين ورواد الأعمال العرب، وكبار الإعلاميين، وخبراء في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وهدف المؤتمر الى مواكبة التعافي المشهود في الاقتصاد الليبي وتعزيز التعاون بين الدول العربية في نهضة ليبيا الاقتصادية والاستثمارية. كما هدف إلى الاطلاع على السياسات والتوجهات والبيئة الاستثمارية الجديدة والفرص الواعدة للقطاع الخاص والمستثمرين

حضر المؤتمر أكثر من 500 مشارك من مختلف الاختصاصات الرفيعة المستوى، وتميز بمشاركة 16 دولة عربية و6 دول أجنبية والعديد من منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مقدمهم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبحضور العديد من كبار الشخصيات والرسميين الليبيين والعرب والدوليين المعنيين بالاستثمار، وقيادات غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، والغرف العربية - الأجنبية المشتركة، والمنظمات والاتحادات الاقتصادية العربية المتخصصة، والمؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية

في الإنتاج والثروات، لا سيما بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وبناء المدن الحديثة والذكية والمدن الطبية والمشروعات الرائدة، والاستثمار في الموارد لا سيما في مجال النفط. وأكد أن السياسة الجديدة تركز على المنفعة المشتركة والدخول في شراكات حقيقية لبناء المدن والتجمعات الصناعية. وتحدث رئيس مركز الجامعة العربية في تونس معالي الدكتور محمد صالح بن عيسى عن أهمية المؤتمر وما يمثله من فرص للاستثمار ولتعزيز التعاون العربي، خاصة وأنه أثبت على مدى انعقاده مدى أهميته في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. وأفاد أن الجامعة العربية بصدد إعداد مسودة لاتفاقية عربية جديدة للاستثمار العربي المشترك من شأنها أن تساهم في تعزيز الاستثمار العربي البيني.

ورحب وزير الاقتصاد والتجارة في دولة ليبيا معالي محمد الحويج بالحضور، مشيراً إلى أن ما عاشته ليبيا زاد وتيرة التعثر في مشاريع التنمية ولكنها حالياً تستعيد الحياة لاقتصادها باستثمارات ومشاريع أصحاب الأعمال العرب. ونوه بأن الاستثمار هو شراكة وقيمة مضافة، حيث ليبيا الآن في مرحلة بناء للانتقال من الربعية إلى المعرفة والحداثة، ارتكازاً على خطة جديدة تنطوي على الكثير من الحوافز لتشجيع الاستثمار في شتى المجالات والقطاعات التي تحتاجها ليبيا.

وأشار محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق عمر الكبير إلى الدور المهم الذي يقوم به المصرف المركزي في سبيل تحقيق أكبر قدر من الاستقرار النقدي والمالي، فضلاً عن تقديم الدعم الكامل للقطاع الخاص الليبي والعربي.

وأقيمت كلمة رئيس مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية في دولة ليبيا دولة المهندس عبد الحميد ديبية من قبل نائبه سعادة المهندس رمضان أبو جناح، الذي شدد على أن حكومة الوحدة الوطنية تعمل جاهدة لتحقيق الاستقرار ومشاركة جميع شرائح المجتمع بالتنمية. ودعا أصحاب الأعمال العرب لتوطيد علاقاتهم مع نظرائهم في ليبيا يدا بيد في سبيل التنمية والتطوير.

جلسات العمل

شارك في جلسات عمل المؤتمر نخبة من المتحدثين وأصحاب الخبرات والمهارات القيادية، وتخلله كلمات رئيسية لعدد من الوزراء. وتضمن المؤتمر على مدار يومين ست جلسات عمل تمحورت

العرب في ضوء الرؤية الجديدة للدولة، وإلى الإضاءة على الفرص الاستثمارية في القطاعات الحيوية لنهضة ليبيا الاقتصادية.

افتتح المؤتمر رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا المهندس محمد عبد الكريم الرعيض مرحباً وشاركاً المشاركين، ومنوها بالدعم الذي وفرتة حكومة الوحدة الوطنية لهذا المؤتمر، وبالجهود التي بذلت من قبل الجهات المنظمة. وأكد على التطلع إلى المستقبل المشرق الذي يرنو إليه شعب ليبيا، بالأخص وأن الدولة قد وضعت اللبنة الأولى لتدعيم الاقتصاد وتنويعه من خلال خطة عودة الحياة التي يتم تنفيذها بشراكة مع القطاع الخاص. واعتبر الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال السيد رؤوف أبو زكي أن مجرد انعقاد المؤتمر يشكل نجاحاً للبيبا، لافتاً إلى أن مختلف الطاقات والإمكانات الاقتصادية مقبلة على حركة استثمار واسعة، ولذلك لا بد من ترسيخ الاستقرار لما لذلك من أهمية لمستقبل ليبيا.

وأكد الأمين العام لاتحاد الغرف العربية معالي الدكتور خالد حنفي أن الحشد والمشاركة الكبيرة التي فاقت التوقعات في هذا المؤتمر لدليل مهم على عودة ليبيا فعلاً إلى الحياة مجدداً، حيث هناك مشاركة من القطاع الخاص من 14 دولة عربية، ومن 6 دول أجنبية، ومن منظمات عمل عربي مشترك بقيادة جامعة الدول العربية. ولفت إلى أن هذا المؤتمر انطلق عام 1984 في السعودية وعقد سلسلة من المؤتمرات الناجحة التي كان آخرها في البحرين ومن ثم هنا في ليبيا الواعدة. كما لفت إلى ما تجمع عليه التقديرات الدولية من معدلات كبيرة متوقعة للنمو الاقتصادي في ليبيا تبين أن الباب أصبح مفتوحاً أمام الاستثمارات في شتى المجالات، بالأخص وأن عائدات النفط لا تقل عن 30 مليار دولار سنوياً. وأشاد بالرؤية الجديدة التي انطلقت، والتي تنطوي على تحول كبير وتغيير في الهيكلية بناء على المميزات ونقاط الارتكاز المتمثلة باللوجستيات بفضل الموقع، والعمق الإفريقي، ناهيك عن الروابط العربية المتجددة، بما يفسح المجال لأن تصبح ليبيا محورا اقتصاديا وليس فقط مجرد سوق استهلاكي، داعياً إلى العبور إلى المشروعات التي تحقق التطلعات للشعب الليبي. وتحدث رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة الدكتور جمال الموشى الذي أشار إلى أن الاقتصاد ليس مجرد بناء مصنع أو تشييد بناء، بل هو في الواقع بناء الطاقات والعقول والمشاركة الفاعلة لأبناء ليبيا

متنوعة والمداخلات المصاحبة لهذه الجلسات والاستماع للعديد من الكلمات الافتتاحية والختامية والتي تخللت المؤتمر من معالي الوزراء والمسؤولين، نوه المشاركون في المؤتمر بما أحرزته دولة ليبيا من مخططات للإصلاح المؤسسي وتحسين البيئة الاستثمارية والرؤية والاستراتيجية الجديدة الموضوعة للتعافي على أسس مستدامة، بما يعد بفتح مجالات هائلة لإعادة الإعمار ولنهضة قوية لبناء اقتصاد حديث ومتنوع ومتطور .

ورحب المؤتمر بورش إعادة الإعمار الضخمة والمشروعات الجاري تنفيذها في قطاعات الطرق والمواصلات والجسور والموانئ والاتصالات والطاقة والصحة والتعليم والطيران والتجارة والصناعة والسياحة والمصارف والتنظيم والإدارة والشؤون الاجتماعية، والتي من شأنها أن تحقق طفرة اقتصادية يستفيد منها المواطن الليبي والشركات المحلية بعد تحريك عجلة الاقتصاد وعودة التنمية من جديد بعد توقف دام لسنوات.

كما رحب المؤتمر بالمزايا العديدة الممنوحة للاستثمار، بما فيه إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من كافة الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم خدمات التوريد وغيرها من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وإعفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الإنتاج ومن الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على التصدير، وإعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات قابلة للتديد، وإعفاء الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع إذا ما أعيد استثمارها، وحرية إعادة تحويل رأس المال إلى الخارج، وغيرها الكثير من الحوافز.

وتوصل المؤتمر الى جملة من النتائج والتوصيات والمقترحات تضمنت الاتي:

1. تعزيز الاستقرار الأمني لما يساهم في تحفيز الاستثمار .
2. تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية، وتحسين البيئة الاستثمارية، ارتكازا على سياسة الإصلاح والتنمية المستدامة الجديدة.
3. تشجيع الاستثمار في بناء المدن المهدمة وفي البنى التحتية من الطرق والموانئ والمطارات والرقمنة والطاقة والمياه والصحة

حول فرص الاستثمار المتاحة، وحملت الجلسة الأولى عنوان: "الاستثمار من أجل الاستدامة: الفرص والتحديات".

أما الجلسة الثانية فجاءت بعنوان: تطوير وتنمية العلاقات الليبية العربية والدولية. وقد أدار هذه الجلسة رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا المهندس محمد الرعيص. شارك في هذه الجلسة: أمين عام الغرفة العربية الألمانية ومنسق شؤون الغرف المشتركة في اتحاد الغرف العربية عبد العزيز المخلافي. رئيس غرفة التجارة والصناعة والصناعات التقليدية في تونس سمير ماجول. أمين عام الغرفة العربية - النمساوية مضر خوجة، إضافة إلى رئيس الغرفة التجارية الصناعية في الجزائر شباب الطيب.

وترأس رئيس المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية محمد الخازمي الجلسة الثالثة التي جاءت بعنوان: الاسكان والاعمار وفرص الاستثمار في المشاريع والبنى التحتية والإسكان. وقد حضرها وشارك فيها وزير الاسكان والتعمير في ليبيا بكر الغاوي. وشدد المتحدثون في هذه الجلسة على أهمية المشاريع الإسكانية والمدن الجديدة ك مجال واعد للاستثمار .

"دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار"، هو عنوان الجلسة الرابعة من المؤتمر حيث أدار هذه الجلسة وسام الإدريسي بمشاركة كل من: رئيس الشركة الليبية لإدارة المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص عبد المجيد مليق، رئيس منظمة العمل العربية ناصر المير، رئيس شركة لمة لتقنية المعلومات المهندس محمد قرقوم، إضافة إلى المدير العام لشركة البنية للاستثمار والخدمات المهندس محمد ابو هبيشة.

أما جلسة "القطاع المصرفي والدور المأمول لتمويل المشاريع الاستثمارية"، فقد أدارها الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور عبد الناصر قداد. وكان تشديد من جانب المتحدثين على أهمية ودور المصارف في التمويل والاستثمار، إلى جانب دور مؤسسات التمويل الدولية في تنمية القطاع الخاص.

وحملت الجلسة السادسة والأخيرة في المؤتمر عنوان: "فرص الاستثمار في قطاع الصحة والخدمات الطبية". وتناول المشاركون في هذه الجلسة ومن بينهم وزير الصحة الليبي على الزناتي، واقع التأمين الطبي والاستثمارات في قطاع الصحة وتوطين العلاج والاستثمار في الموارد البشرية.

وبعد مناقشة العديد من المواضيع في ستة جلسات حوارية بمجالات

16. التأكيد على استمرار المصرف المركزي بتقديم الدعم الكامل للقطاع الخاص.
17. دعوة المستثمرين للمشاركة في إدارة وتشغيل الشركات والمشروعات التابعة لصندوق الانماء.
18. دعوة المستثمرين للمشاركة مع محافظة ليبيا افريقيا للاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة.
19. الإسراع في حلحلة القضايا العالقة لحقوق الشركات السابقة.
20. الإسراع في فتح منافذ جديدة مع دول الجوار.
21. وضع الية تساند المستثمرين في ضمان مشاريعهم ضد المخاطر غير التجارية.
22. ضمان دخول الاموال للصناديق الاستثمارية بطريقة التامين التمويلي بعيدا عن الضمانات السيادية والدولية.
23. دعوة المستثمرين للاستثمار بمشاريع الطاقات المتجددة.
24. الترويج للخريطة الاستثمارية مع ضرورة أن تتضمن هذه الخريطة بيانات كافية للمشروعات التي يتم إعدادها من خلال مكاتب متخصصة وبالتعاون مع الوزارات المعنية.
- وفي الختام وجه المشاركون الشكر والتقدير لكل من اتحاد الغرف العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا ومجموعة الاقتصاد والاعمال، للجهود الطيبة التي بذلت في سبيل تنظيم ونجاح هذا المؤتمر. كما أعربوا عن تقديرهم العميق لاتحاد الغرف الليبية، على حسن الوفادة والضيافة وحفاوة الاستقبال. كما وجهوا بالغ الشكر والتقدير الى دولة رئيس مجلس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، على رعايته الكريمة والاهتمام البالغ والتسهيلات السخية التي تم توفيرها للمؤتمر. والشكر موصول الى الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، للتعاون الكامل ووضع كافة الإمكانيات بتصرف المؤتمر لما يمثله من اهمية في اعادة الحياة الى ليبيا العزيزة لتستعيد دورها الرائد الذي تستحقه بجدارة.
- والتعليم والسياحة وغيرها من القطاعات التي تحتاج إلى الصيانة أو إعادة البناء، وإعادة تشغيل المصانع الكثيرة المتوقفة، إضافة إلى استكمال مشروعات أخرى تعطلت بسبب الأوضاع الصعبة السابقة.
4. إفساح مجال أوسع للقطاع الخاص للاستثمار في تنوع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية فيه.
5. تفعيل دور الغرف التجارية ومجالس رجال الأعمال وتبادل الزيارات بين المستثمرين العرب والليبيين.
6. إعادة تفعيل الاتفاقيات مع الدول الشقيقة والصديقة وتسهيل دخول رجال الأعمال وإلغاء تأشيرة الدخول لأصحاب الأعمال العرب، وربط الموانئ والمطارات مع الدول العربية لتنشيط النقل التجاري.
7. تذليل الصعوبات أمام المستثمرين العرب، وتسهيل التحويلات المصرفية، وتطبيق الإعفاءات الضريبية وفقا لقانون الاستثمار الأجنبي في ليبيا.
8. الإسراع في استكمال وتفعيل المناطق الصناعية والخدمية والمناطق الخاصة.
9. تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفتح الفرص أمام الشباب الليبي لقيادة المؤسسات الاقتصادية.
10. دعم مشروعات القطاع الخاص في مجال الامن الغذائي، لا سيما تلك المرتكزة على الزراعة العمودية والتكنولوجيا الحديثة.
11. تقديم المساعدة الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا.
12. التأكيد على أن تكون مخرجات التعليم تتوافق مع متطلبات سوق العمل.
13. تعديل النموذج التنموي المتبع بالدولة بما يتوافق مع التنمية المستدامة.
14. وضع برنامج لخفض تكاليف الاستثمار والانتاج، وإجراء تقييم موضوعي لتكاليف وحوافز الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.
15. إعادة النظر في الهياكل العمومية للدولة واطرها القانونية للتوافق مع المرحلة.





عبد الرزاق الزهيري لـ "العمران العربي": بناء تكتلات اقتصادية عربية لها تأثير على خارطة للاقتصادية العالمية



يتمتع بشخصية قيادية يعتدّ بها، وقد استطاع من خلال المناصب التي شغلها، أن يضع بصمة استثنائية بحكم التغيير الذي أحدثه داخل هذه المؤسسات والكيانات الاقتصادية.

"العمران العربي"، أجرت حواراً شاملاً مع رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية عبد الرزاق الزهيري، حول التطورات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية، وواقع القطاع الخاص العربي في ظل الآثار المترتبة عن جائحة "كورونا"، فضلاً عن التحالفات الاقتصادية العربية الجديدة ولا سيما بين مصر والأردن والعراق، وغيرها من القضايا الهامة، وفي ما يلي تفاصيل الحوار.

• ما هي رؤية اتحاد الغرف التجارية العراقية على صعيد جذب الاستثمارات الخارجية؟

- تكمن أهداف العراق اليوم ولا سيما الجهات الحكومية وبالتعاون والتنسيق مع اتحاد الغرف بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص، في توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخارجية، وذلك عبر تقديم الحوافز الجاذبة للاستثمارات، الأمر الذي سوف يساعد على جذب الاستثمارات الحقيقية، عبر دخول الشركات العملاقة للاستثمار في كافة القطاعات، وهو ما من شأنه خلق آلاف فرص العمل وبالتالي تنمية الموارد البشرية. ونحن في العراق مهتمون اليوم بالاستثمار في قطاعات استراتيجية وحيوية، تأتي في مقدمها قطاع الأمن الغذائي حيث يتمتع العراق بأراض خصبة جاذبة للاستثمار في القطاع الزراعي، وكذلك سلاسل الامداد والتوريد، ومن ثمّ قطاع الاستيراد المباشر، وأيضاً قطاع الصناعات التحويلية. كما أنّ العراق مهتمّ كثيراً بقطاع التعليم، والقطاع الصحي والمستلزمات الطبية والدوائية، إضافة إلى إيلاء الاهتمام بالقطاع السياحي حيث يمتلك العراق إرثاً حضارياً وتاريخاً عريقاً ومراكز ومناطق جاذبة للسياح الأجانب.

• ما هو حجم خسائر القطاع الخاص في العراق جراء جائحة كورونا؟

- ليس العراق البلد الوحيد الذي تأثّر بجائحة كورونا، بل أكبر اقتصادات العالم تأثرت بهذه الجائحة. ولا شك أنّ كافة القطاعات ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأثرت بتداعيات هذا الوباء العالمي. ومن هذا المنطلق نأمل اليوم أن نتجاوز تداعيات هذه الأزمة، وعودة دوران العجلة الاقتصادية، خصوصاً في ظل الإجراءات الاحترازية التي جرى اتخاذها في العراق في الآونة الأخيرة تزامناً مع تخفيف القيود التي فرضتها الحكومة في وقت سابق.

وفي ظل الاقفال التام الذي رافق المرحلة الأولى من جائحة كورونا، ووسط شلل الأعمال التجارية، وفي ظل تزايد الأعباء المالية التي ترتبت على شركات الأعمال جراء انعدام النشاط التجاري، برز التنسيق التام بين القطاع الخاص في العراق وبين الحكومة، وقد استطعنا بفضل هذا التنسيق واستجابة الحكومة لمطالب القطاع الخاص، أن نخفف قدر الإمكان من الأعباء التي ترتبت عن الجائحة.



واقع استثماراته. كما ويعينه كمستثمر في المقام الأول غياب الشروط المعقّدة أو القوانين التي تلزمه بالشراكة مع شريك محليّ من أبناء الدولة التي يستثمر فيها، وهو ما يحدّ بشكل كبير من جذب الاستثمارات.

وعلى سبيل المثال فإنّ معظم البلدان العربية أقرت قوانين استثمارية في غاية الأهمية من حيث الجوهر، ولكن آليات التطبيق على أرض الواقع كانت معقّدة جدّاً، ومن هذا المنطلق فإذا تمكّنا كبلدان عربية من الوصول إلى الأهداف المنشودة التي تمنح الثقة للمستثمر، نستطيع حينئذ الحديث عن تعزيز واقع الاستثمارات البيئية العربية، أما غير ذلك فهو كلام إنشائي مللنا سماعه منذ عهود وعقود طويلة.

• ما هي أهمية مشروع "الشام الجديد" المشترك بين مصر والأردن والعراق؟

- مشروع "الشام الجديد" يقوم على أساس التفاهات والمصالح الاقتصادية في المقام الأول بين العراق ومصر والأردن. وهو يعتمد على الكتلة البشرية الضخمة لمصر، مقابل الثروة النفطية الضخمة التي يمتلكها العراق، وتتضمّن لهما الأردن بحكم موقعها الجغرافي الذي يربط العراق بمصر. ونعوّل على أن يكون الشام الجديد نواة لتكتل أوسع، قد يضمّ قريباً دول عربية أخرى، وحينها سيكون العامل الأول في ذلك التطور المرتقب هو الاقتصاد، خصوصاً في ظل وجود مشاريع ضخمة مطروحة بين دول الخليج والشام الجديد لم تظهر للعلن بعد.

• ما هي مجالات الاستثمار التي برأيكم يجب أن تستثمر فيها البلدان العربية؟

- إنّ التحول الاقتصادي هو مسعى طويل الأجل، وحالما تأخذ الجائحة دورتها وتعود البلدان العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي إلى "الوضع الطبيعي الجديد"، فلا بدّ من العمل على تسريع وتيرة الاستثمار في رأس المال البشري الذي سيكون أمراً بالغ الأهمية لبناء نموذج لنمو اقتصادي مستدام ومتنوع الأنشطة. إلى جانب الاستثمار في الذكاء الصناعي، العملة الرقمية، تكنولوجيا الدفاع، وغيرها من مجالات الاستثمار الواعدة خصوصاً تلك التي تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

• إلى أي مدى البنية التحتية في العراق مهياً لاستقطاب استثمارات ضخمة في القطاعات الحيوية؟

- يسعى العراق بشكل متواصل إلى فتح آفاق أرحب للتنوع الاقتصادي وتمكين الاقتصاد بشكل يساهم في تحسين البيئة الجاذبة للاستثمارات. وفي هذا الإطار عزز العراق برامجه لتطوير الموانئ التجارية والمناطق الاقتصادية الحرة من خلال تكثيف جهوده لاستقطاب المزيد من المشاريع الاستثمارية في مجال البنية التحتية بهدف زيادة حجم الصادرات. وتأتي هذه الاستثمارات تتويجاً للجهود المبذولة خلال الفترة الماضية لإيجاد شراكة استراتيجية وقنوات أعمال عالمية تساعده على تطوير اقتصاده.

• كيف تنظرون إلى واقع القطاع الخاص العربي؟

- القطاع الخاص العربي سوف يتجاوز الأزمة الراهنة، ولكن السؤال الجوهرى هو: كم سيكون حجم الخسائر، وما هو الدور الذي علينا القيام به من أجل التقليل من حجم هذه الخسائر؟ وهذا يتطلب منا كقطاع خاص ومن بلداننا وحكوماتنا في بادئ الأمر، إعداد الدراسات التي تستشرف المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار واقع كل بلد عربي، بما يساهم بنهاية المطاف في صمود القطاعات الحيوية راهاً ومن ثم تحقيق الانتعاش مجدداً في المدى القريب والمنظور.

اليوم على البلدان والحكومات العربية أن تتوقف عن الاهتمام فقط بالقطاع العام، وتحويله نحو الاهتمام بكافة القطاعات الاقتصادية الجديدة والتي يدير أكثريتها القطاع الخاص الذي أثبت بجدارته تفوقه في معظم البلدان العربية. ومن هذا المنطلق لا يجب أن يظل القطاع الخاص يعتمد على الرعاية التي توفرها الحكومات العربية له، لأنه إذا استمرينا على هذا الواقع، ولم يفرض القطاع الخاص دوره، فلن يكون لنا مكاناً كإقتصادات عربية وتحديداً كقطاع خاص عربي في النظام الاقتصادي الجديد.

• برأيكم كيف السبيل اليوم لتعزيز الاستثمارات البيئية العربية؟

- يوظف المستثمر بالدرجة الأولى أمواله في البلدان التي تحظى بالأمان ولديها التشريعات والقوانين التي تضمن حقوقه وحرية تنقل رأسماله، بعيداً عن البيروقراطية التي تؤثر سلباً على

الوزير محمد الشهوبي لـ "العمران العربي": استثمارات ضخمة في قطاع المواصلات والنقل الليبي



التقت "العمران العربي"، على هامش المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في العاصمة الليبية طرابلس بتاريخ 28 و 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، وزير النقل والمواصلات في حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا محمد سالم الشهوبي، حيث تطرّق الحوار إلى واقع ليبيا والاقتصاد الليبي، وما تحتاجه من مشاريع استثمارية في القطاعات الحيوية ولا سيما قطاع اللوجستيات والنقل والمواصلات. وكشف الوزير الشهوبي عن مشاريع ضخمة في هذا المجال، منوهاً إلى أنّ ليبيا بدأت مرحلة التعافي، ومهيأة لاستقبال الاستثمارات الخارجية، داعياً المستثمرين العرب والأجانب للاستثمار في ليبيا باعتبارها أرض الفرص الواعدة. هذه التفاصيل وغيرها في الحوار التالي.

إعداد وحوار: محمد مزهر

وفي الواقع إنّ ليبيا تعوّل على الاستثمارات الخارجية، ولا سيّما في قطاعات حيوية مثل المطارات والموانئ والطرق، وكذلك في القطاع الصحي، وفي غيرها من المشاريع الاستراتيجية، وقد أعدت حكومة الوحدة الوطنية في هذا الإطار، رزمة من البرامج والمشاريع التنموية عبر برنامج "عودة الحياة"، الذي يهدف إلى خلق وتنفيذ مشاريع تنموية حيوية، سواء كان عبر الميزانية العامة للدولة، أو من خلال المؤسسات والصناديق السيادية الليبية والعربية، وكذلك من خلال المستثمرين العرب.

وأبرمت الدولة الليبية مع العديد من البلدان العربية والأجنبية الكثير من الاتفاقيات المشتركة، كما تواصلت مع عدد بارز من المستثمرين العرب والأجانب، في سبيل المشاركة في تنفيذ البرامج والمشاريع الحيوية، والتي نتطلع ونأمل أن تؤدي ثمارها وتتحوّل إلى مشاريع واقعية ومنفّذة على أرض الواقع في القريب العاجل، بما يساهم في نهضة ليبيا وتحقيق تطلعات الشعب الليبي.

• هل برأيكم الهاجس الأمني ما يزال حجر عثرة أمام جذب الاستثمارات الخارجية، والانطلاق نحو مرحلة إعادة الإعمار والبناء؟

- لا شك أنّ سائر المشاريع التنموية والحيوية التي تحتاجها ليبيا كانت متوقفة في السابق بسبب الظروف والأوضاع الأمنية

• ماذا ينتظر ليبيا في المستقبل، وهل بدأت ترسم معالم المرحلة الجديدة؟

- جاء انعقاد المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في ليبيا، بتنظيم من اتحاد الغرف العربية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الليبية ومجموعة الاقتصاد والأعمال، من أجل خلق منافذ جديدة للمستثمرين العرب والأجانب، للمجيء إلى ليبيا والاستثمار فيها، خصوصاً وأنّه على مدار السنوات الماضية، كان النشاط الاقتصادي والاستثماري شبه متوقف بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد، ولكن اليوم بحمد الله، في ظل توحيد مؤسسات الدولة وليس آخرها مصرف ليبيا المركزي بعد سنوات عديدة من الانقسام، كلّها جهود تصبّ في مصلحة تعزيز البيئة الاستثمارية وتهيتها لجذب الاستثمارات الخارجية، والانطلاق في تنفيذ المشاريع الحيوية التي تحتاجها ليبيا في شتى القطاعات والمجالات، ولا سيّما في قطاع النقل والمواصلات.

• إلى أي مدى ليبيا مهيأة لجذب الاستثمارات الخارجية؟

- الفرصة اليوم سانحة من أجل خلق الفرص الاستثمارية الجديدة، عبر تنفيذ البرامج التنموية في المرحلة القادمة، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيف العبء على المواطن الليبي، عبر توفير الخدمات الضرورية له.

ليستقبل 5 ملايين راكب سنويا، وأيضا تقوم الشركة الكورية المنفذة لمطار بنينا الدولي في بنغازي باستكمال إنشائه ليكون جاهزا للعمل في أقرب فرصة ممكنة. إلى جانب ذلك تعمل وزارة المواصلات على إنشاء وإعادة تأهيل وتشغيل العديد من المطارات الداخلية مثل مطار طبرق ولبرق ومرطوبة والكفرة وغاد وكذلك مطار سبها، ويعون الله ستكون جميع هذه المطارات في الخدمة، من أجل إعادة ربط ليبيا ببعضها البعض وأيضا ربطها مع العالم الخارجي.

• **يمثل قطاع اللوجستيات اليوم شريانا حيويا للاقتصادات العالمية، فما هي خطة وزارة المواصلات الليبية لتطوير هذا القطاع؟**

- تعتبر ليبيا بحكم موقعها الاستراتيجي بوابة افريقيا نحو باقي دول العالم ولا سيما نحو القارة الأوروبية، ولكن اليوم من دون تطوير البنية التحتية من موانئ جوية وبحرية وبرية، لا يمكن الاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي، وستبقى ليبيا معزولة عن باقي دول العالم، وبالتالي لن يكون هناك تبادل تجاري مع العالم، وهذا سينعكس سلبا على واقع التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد أطلقنا في وزارة المواصلات جملة من البرامج والمشاريع من أجل تطوير القطاع اللوجستي سواء في الجانب الجوي حيث بحمد الله بدأت العديد من الخطوط الجوية بتشغيل رحلاتها إلى ليبيا، ونسعى إلى أن تحذو باقي الخطوط الجوية العالمية هذا المنحى. أما على الجانب البري فنحن بصدد تنفيذ طريق راس جدير - مساعد، الذي يمثل طريق مهمة جدًا بحكم كونه يربط بين ليبيا ونواكشوط (موريتانيا) وبين ليبيا وبور سعيد (جمهورية مصر العربية)، وهو مع تنفيذه سيساهم في زيادة الحركة الاقتصادية والصناعية والتجارية في ليبيا.

• **إلى أي مدى تعولون على نجاح العملية السياسية في المرحلة المقبلة؟ وما مدى تأثير ذلك على الواقع الاقتصادي؟**

- النقاؤل يطبع واقع المرحلة المقبلة، حيث هناك شعغ لدى الشعب الليبي بالتقدم والتطور والازدهار. وفي الواقع لقد عملت حكومة الوحدة الوطنية على بث الأمل لدى الليبيين في المرحلة السابقة، من خلال تنفيذ الإصلاحات والمشاريع التي عقدت العزم عليها منذ اليوم الأول لتشكيلها عبر برنامج "عودة الحياة" الذي بات واقعا ملموسا وليس مجرد شعار أجوف، ونحن نأمل من السلطة السياسية الجديدة التي سوف تفرزها الانتخابات، أن تستكمل نهج البناء، من أجل تحقيق نهضة ورفاه ليبيا والشعب الليبي التائق إلى التغيير الإيجابي.

التي كانت سائدة في السنوات الماضية، ولكن بعد توقيع اتفاق المصالحة الوطنية، أطلقت حكومة الوحدة الوطنية منذ تشكيلها برئاسة عبد الحميد الدبيبة، شعار: لا حرب بعد اليوم، ويعون الله استطاعت الحكومة أن تخلق جوا إيجابيا سواء بالنسبة إلى الليبيين أو بالنسبة إلى البلدان العربية والأجنبية الراغبة بالاستثمار في ليبيا، وذلك من خلال الخطة الأمنية التي وضعتها ونفذتها وزارة الداخلية، حيث الوضع الأمني اليوم أفضل بكثير مما كان عليه قبل أشهر قليلة، الأمر الذي حذا بالعديد من الشركات العربية والأجنبية بمباشرة أعمالها في ليبيا بناء على اتفاقيات كانت موقعة في السابق، ونأمل أن تحذو حذوها شركات عربية واجنبية أخرى وتوقيع اتفاقيات جديدة مع الدولة الليبية التي تستهدف تنفيذ المزيد من المشاريع التنموية والاستثمارية، ولا سيما في قطاع النقل والمواصلات، عبر نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيف الأعباء على الميزانية العامة.

• **بنظركم البنية التحتية التي تضررت جزاء الحرب قادرة على استيعاب المشاريع الاستراتيجية الضخمة؟**

- وضعت وزارة المواصلات والنقل خطة مدروسة في سبيل تحديث وتطوير وصيانة المطارات والموانئ، وبالفعل بأشرنا في تنفيذ هذه الخطة من خلال صيانة ما هو قائم في المرحلة الأولى، في حين طرحنا رزمة من المشاريع الاستثمارية الجديدة من أجل إنشاء العديد من المطارات والموانئ والطرق لتنفيذها في المرحلة المقبلة، حيث تم فتح مجالات وأفق جديدة في ما يتعلق بتجارة العبور بين ليبيا وإفريقيا، وذلك بتنفيذ طريق سريع يربط ليبيا بأواسط إفريقيا في سبيل نقل المنتجات الليبية، إلى جانب ما يتم توريده عن طريق الموانئ الليبية، وهذه كلها مشاريع حيوية واستراتيجية سيكون لها مردود إيجابي جدًا على ليبيا وستساهم بتحسين ظروف وواقع ومعيشة الشعب الليبي الذي عانى كثيرا سواء في ظل الحكم السابق أو في مرحلة ما بعد الثورة.

• **ما هي الخطة المرسومة من أجل تطوير واقع المطارات في ليبيا ولا سيما مطار طرابلس الدولي؟**

- الهدف الرئيسي لوزارة المواصلات والنقل، يكمن في إعادة تأهيل مطار طرابلس الدولي والذي كان يعمل قبل عام 2015، ونحن طرحنا عطاءات ضخمة وكبيرة جدًا في سبيل إعادة تشغيله فنياً، ليكون مطارا حيويا يوازي في أهميته باقي المطارات حول العالم، عبر استيعاب 10 ملايين راكب سنويا في المرحلة الأولى، ومن ثم رفع القدرة الاستيعابية في مرحلة أخرى. كذلك تعمل وزارة المواصلات على تحسين واقع مطار مصراتة

محمد الرعيص لـ "العمران العربي":

ليبيا على طريق العودة إلى خارطة الاقتصاد العربية والعالمية



شكّل انعقاد المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، وملتقى ليبيا الدولي للاستثمار بنسخته الأولى، مناسبة لإجراء "العمران العربي" حوارات مع عدد من الشخصيات الليبية المؤثرة في القطاع الاقتصادي، حيث التقت رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة محمد الرعيص الذي نوّه إلى أنّ ليبيا كسرت حاجز الخوف لدى المستثمرين العرب والأجانب، في ظل الاستقرار الذي بدأ يترسّخ أكثر فأكثر، وفي ظل توحيد المؤسسات وليس آخرها مصرف ليبيا المركزي. واعتبر أنّ ليبيا تحتاج إلى إصلاحات اقتصادية جذرية، وإلى قيادة سياسية قوية تتخذ القرارات الجريئة لترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي من أجل التفرغ للعمل على توفير تحقيق النهوض الاقتصادي. وفي ما يلي تفاصيل الحوار.

طليعيًا في رسم السياسات كشريك حقيقي في الاقتصاد والتنمية، لأنّ الرفاهية التي يريدها الشعب الليبي لن تتحقق باستمرار الاعتماد على السياسات الاقتصادية الريعية والتي كانت سببًا في تدهور الاقتصاد الليبي عند أول المنعطفات.

• **لأي مدى برأيكم ساهم المؤتمر في عودة ليبيا إلى خارطة الاقتصاد العربية؟**

- شكّل المؤتمر خطوة على طريق العودة إلى خارطة الاقتصاد العربية، حيث أنّ الحضور العربي والأجنبي الكبير، رسم معالم إيجابية وبناءة يمكن البناء عليها من أجل التطلّع نحو المستقبل المزدهر الذي نصبو إليه في ليبيا التي تعدّ دولة "بكر" والاستثمار فيها بالتأكيد مريح، حيث الاستثمارات في مرحلة "إعادة الإعمار" بعد ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي المأمول بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية، ستكون واعدة في شتى المجالات والقطاعات، لا سيّما وأنّ ليبيا فقدت الكثير من الفرص الضائعة على مدار الـ 60 عاما الماضية.

• **بداية ما هي أهمية انعقاد المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في ليبيا في هذا التوقيت بالذات؟**

- جاء انعقاد المؤتمر للمرة الأولى منذ تاريخ انعقاده على مدار الأعوام الماضية، بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة السيد عبد الحميد ديبية، حيث تمكّنت هذه الحكومة من وضع اللبنة الأولى لهوية اقتصادية جديدة، تعتمد على فتح الأبواب أمام روح ريادة الأعمال التي لطالما تجسّدت في الشخصية الليبية منذ القدم. ونأمل أن تستمر هذه المسيرة مع الحكومات الجديدة.

وشكّل انعقاد المؤتمر تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى ليبيا، وأتت المشاركة البارزة من جانب المسؤولين والوزراء المعنيين من ليبيا، ومن جانب عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين من الدول العربية والأجنبية، في ظل الاستقرار الذي تكرّس في الأشهر القليلة الماضية لتكسر حاجز الخوف، وتلوّك على أنّ ليبيا بلد آمن ومستقرّ، ومستعدّ لاستقبال الاستثمارات الخارجية، في ظل الرؤية المتجددة داخل ليبيا والتي يلعب فيها القطاع الخاص دورًا

غير المرشد في القطاع العام. كما أنّ هكذا شراكة من شأنها أن تحفّز رواد الأعمال الجدد والشباب للانخراط مبكرا في سوق العمل وعدم الانجرار وراء التوظيف في القطاع الحكومي. ومن شأن هذه الشراكة أيضا المساهمة في كبح جماح الانفاق الاستهلاكي، وستساعد على تدوير الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص وعلى خلق المزيد من الفرص والنمو.

• ما هي القطاعات الاستثمارية التي يحتاجها الاقتصاد الليبي؟

- أبواب الاستثمار مفتوحة في كافة القطاعات، سواء في القطاع العقاري، أو في قطاع الصناعات النفطية حيث تصدر ليبيا النفط الخام وتستورد في المقابل الوقود. أيضا هناك حاجة ماسة للاستثمارات في القطاع الزراعي حيث تعدّ ليبيا أرض خصبة وتتمتع بمزايا طبيعية مميزة.

ليبيا دولة واعدة، فبالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي يمكن الاستثمار فيه، فإنّ ليبيا بحكم موقعها الاستراتيجي، يمكنها أن تكون معبرا نحو القارة الافريقية خصوصا بالنسبة لتجارة العبور. كما أنّ الاستثمار في المناطق الحرة والمناطق الخاصة في ليبيا أمر حيوي جدّا، حيث تشكّل هذه المناطق محور ربط استراتيجي للتصدير وإعادة التصدير نحو باقي دول القارة الافريقية والعالم، إذ لدى ليبيا حدود مغلقة ومفتوحة على البحر وتحتاج إلى منافذ وموانئ متطورة تجعل منها محورا مهماً على صعيد قطاع النقل واللوجستيات وسلاسل التوريد الإقليمية والعالمية.

• إلى أي مدى الوفاق الوطني مطلوب في المرحلة القادمة لترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي؟

- شهدت ليبيا على مدار السنوات الماضية، تدخلات خارجية أضرت كثيرا بترسيخ الاستقرار السياسي والأمني والوفاق الوطني. ولكن بعون الله منذ إقرار المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة الوحدة بدأت ليبيا تستعيد عافيتها. ويمكننا الجزم اليوم أن لا مشاكل بين الشرق والغرب ولا الشمال أو الجنوب، فليبيا اليوم موحدة، وما نشهده ونعيشه هو خلاف على السلطة، ونأمل في الأشهر المقبلة أن يتم تقسيم ليبيا إلى مقاطعات ومحافظات ضمن إطار اللامركزية

• ما هي دعوتكم إلى البلدان العربية سواء حكومات أو كقطاع خاص؟

- ليبيا هي جزء مهم من الوطن العربي، ولا سيّما بحكم موقعها الاستراتيجي في شمال افريقيا (المغرب العربي)، الأمر الذي يشكّل حافزا للمجيء إليها والاستثمار فيها، في ظل الخيرات والموارد الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها.

• هل ليبيا مهيئة اليوم لجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل التحديات الأمنية والعوائق والقوانين التي تحتاج إلى التطوير؟

- لا شك أنّ التعافي الاقتصادي، مقرون بشيئين أساسيين: الأول ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي، والثاني تحديث القوانين والتشريعات التي توفّر الملاذ الآمن للمستثمرين سواء عرب أو أجنبى للاستثمار في ليبيا. وهنا لا بدّ على الحكومة الحالية والحكومات المتعاقبة، أن تعمل على تطوير وتأهيل البنية التحتية من مطارات جوية وموانئ بحرية ومنافذ برية، لتسهيل حركة التجارة وتسهيل حرية القادمين إلى ليبيا.

نحن نستبشر خيرا اليوم بالتحويلات الإيجابية التي تشهدها ليبيا، ولكن في الوقت ذاته ولكي لا نكون نبيع الأوهام، يمكننا القول إنّ الوضع في ليبيا لم يكن مثاليا على مدار السنوات الماضية، ولكن في ذات الوقت الوضع ليس سيئا كما يتم تصويره، فعلى أرض الواقع هناك الكثير من القرارات التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية منذ تشكيلها، والتي تصبّ في إطار التحديث والتطوير الذي يلبيّ تطلعات ورغبات القطاع الخاص الليبي بشكل عام والمستثمر العربي والأجنبي بشكل خاص.

• ما هو المطلوب اليوم من مجتمع الأعمال الليبي؟

- إنّ مجتمع الأعمال في ليبيا مطالب بالتخلي بروح الشراكة مع القطاع العام، وهذا يتطلب استعدادا تاما وتضحيات مهمة تعتمد على ترسيخ مبدأ الشراكة وتحفيز الشباب الليبي نحو العمل والبناء ونيل الحقوق بالمشاركة وليس بالمغالبة. ومن المأمول أن تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في خلق حلول ناجعة للكثير من الإخفاقات التي ألمت بالاقتصاد الليبي، وأولها معضلة التوظيف

• ما هي أهمية توحيد مصرف ليبيا المركزي؟

- الانقسام الذي حدث في مصرف ليبيا المركزي كان خطيرا ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل هذا الانقسام هو السبب الرئيس في الحرب التي كان شعارها من يسيطر على إدارة المصرف.

وينظري فإنه على الرغم من كل ما حدث إلا أن توحيد إدارة مصرف ليبيا المركزي ستكون له نتائج إيجابية سواء على المستوى المعيشي للمواطن أو جوانب أخرى تخص الاقتصاد المحلي ويمكن أن يساهم الأمر في حل أزمة المقاصة المصرفية والسيولة والكثير من الجوانب الأخرى.

• في الختام، ما هي مسؤولية القيادة السياسية الجديدة في بناء ونهضة ليبيا الجديدة؟

- ليبيا تحتاج إلى سواعد جميع الليبيين، وبالتأكيد هناك مسؤولية كبيرة على القيادة السياسية الجديدة، فليبيا تحتاج إلى إصلاحات اقتصادية جذرية، وتحتاج إلى قيادة سياسية قوية تتخذ القرارات الجريئة لترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي من أجل التفرغ للعمل على توفير تحقيق النهوض الاقتصادي.

الإدارية، بحيث توزع الميزانية بالعدل والتساوي على جميع مناطق وأطراف الشعب الليبي.

• ما هي برأيكم الإصلاحات المطلوبة لإعادة الاقتصاد الليبي إلى مرحلة التعافي؟

- تتمثل أهم الإصلاحات المطلوبة في تغيير السياسات الريعية التي أثبتت فشلها، وتقليل التشوّهات الحاصلة في الاقتصاد، ويحتاج هذا الأمر إلى تكاتف الجهود من الجميع، من حكومة ومؤسسات وقطاع خاص ومجتمع مدني. وهنا لا بدّ من دعم البنية التحتية لقطاع النفط لضمان استمرار مصادر التمويل في الأمد القصير إلى المتوسط لتمكين الاقتصاد الوطني من التعافي السريع. كما لا بدّ من توجيه العائدات النفطية بشكل شفاف نحو تحريك عجلة الاقتصاد المحلي والتنمية، وهذا يتطلب رفع حصة الانفاق الرأسمالي وتخفيض الانفاق الاستهلاكي إلى أقل قدر ممكن. وبالتوازي لا بدّ من العمل على رفع سعر صرف الدينار مقارنة مع العملات الأجنبية إلى مستويات تتناسب وحجم الاحتياطات النقدية في المصرف المركزي، وفتح بالتالي المجال أمام حركة الواردات الأساسية من مواد خام و سلع أساسية وغيرها. وأخيرا وليس آخرا لا بدّ من إطلاق برنامج وطني طموح لتوفير فرص العمل للشباب، وتعزيز التدريب المهني الذي يساهم في توفير الوظائف في سوق العمل بالشراكة مع القطاع الخاص.



رئيس الغرفة الجزائرية التجارية والصناعية شباب الطيب لـ "العمران العربي": مرحلة جديدة قائمة على التنسيق والتعاون المتبادل بين الجزائر وليبيا



أجرت "العمران العربي"، حواراً شاملاً مع رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة شباب الطيب، الذي تحدث عن عمق العلاقات التاريخية التي تجمع ليبيا والجزائر، وأهمية تعزيزها وتنميتها عبر دعم مسيرة التنمية والنهوض في ليبيا، ورفع مستوى التبادل التجاري والاستثماري عبر توقيع المزيد من اتفاقيات الشراكة بين البلدين. ونوه إلى أهمية إعادة فتح المعابر الحدودية بين الجانبين في القريب العاجل، بما سيساهم بانتقال وتنقل رجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين وتدشين مرحلة جديدة قائمة على التنسيق والتعاون المتبادل. وعلى صعيد واقع العلاقات الاقتصادية العربية، فرأى رئيس الغرفة أنها ليست على ما يرام، ولا تمثل 3 في المئة من حجم التجارة البينية، داعياً إلى تعزيز الأمن الغذائي العربي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بما يؤمن الأمن الغذائي العربي. هذه الطروحات وغيرها من العناوين والقضايا البارزة في هذا الحوار، إليكم تفاصيله.

وقفت الجزائر إلى جانب الشعب الليبي في محاربة الغزاة، وبالتالي إنَّ هذا التاريخ المجيد بين البلدين والشعبين، يجعلنا مؤمنين اليوم وأكثر من أي وقت مضى بأهمية تعزيز واقع العلاقات الاقتصادية لما يخدم طموحاتنا وأهدافنا المشتركة.

من هنا تأتي أهمية حضورنا كمستثمرين ورجال أعمال وتجار للمشاركة في هذا المؤتمر، وذلك استكمالاً للزيارة البارزة التي قام بها رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عبد الحميد ديبية، خلال شهر أيار (مايو) على رأس وفد سياسي واقتصادي رفيع، والذي تمخض عنه العديد من القرارات الهامة، وعلى رأسها ضرورة إعادة فتح المعابر الحدودية التي تربط ليبيا بالجزائر، ولا سيما معبر الدباب - غدامس الذي كان مغلقاً منذ عام 2014، والذي يشكل شرياناً حيويًا للتجارة المتبادلة بين البلدين. إلى جانب إنشاء معبرا جويًا وبحريًا بين العاصمتين الليبية والجزائرية، بما سيساهم بانتقال وتنقل رجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين، لتكون بذلك دسّناً مرحلة جديدة قائمة على التنسيق والتعاون المتبادل.

• تحدثت عن واقع العلاقات الأخوية التي تربط شعبي البلدين، لكن في المقابل نرى أنّ واقع العلاقات الاقتصادية التي تجمع الجانبين الليبي والجزائري لا ترقى إلى المستوى المأمول، فما هو السبب بنظركم؟ وما المطلوب لتطوير هذه العلاقة؟

• ما أهمية المشاركة الجزائرية في المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب الذي يعقد في ليبيا للمرة الأولى وفي هذا الظرف والتوقيت بالذات؟

- إنّ مشاركتنا في هذا المؤتمر الذي تستضيفه ليبيا في هذا الظرف الحساس والدقيق، يمثّل أهمية مميّزة بالنسبة لنا، حيث نوّكد وقوفنا ومساندتنا للإخوة الأشقاء في ليبيا، وأننا ندعم مسيرة التنمية والنهوض، بعد ما عانته ليبيا من ويلات بسبب الحرب التي نأمل أن تكون لفظت أنفاسها بفضل حكمة ووعي القيادات السياسية والشعب الليبي الذي يستحق كل الخير.

ونأمل أن يفتح هذا المنتدى، الطريق أمام عودة الروح والحياة إلى ربوع ليبيا، ومجيء المستثمرين العرب والأجانب للاستثمار فيها، خصوصاً وأنّ ليبيا بعون الله تعالى مقبلة على مرحلة جديدة تتطلب منا كرجال أعمال ومستثمرين عرب، دعم التحوّل الإيجابي لما فيه من مصلحة عربية مشتركة.

• كيف تنظرون إلى واقع العلاقة الليبية - الجزائرية؟

- ترتبط الجزائر وليبيا بحدود جغرافية تمتد إلى حوالي 800 كلم، وهذه المساحة الجغرافية الواسعة، حتماً تمتد إلى تاريخ طويل من التعاون المشترك والعلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، حيث ساندت ليبيا الجزائر في نضالها الثوري ضد المستعمر، وكذلك

فقانون 9/2021 في ليبيا يعدّ من أهم القوانين الجاذبة للاستثمارات والمحفّزة للمستثمرين العرب والأجانب على السواء.

• **كيف تنظرون اليوم إلى واقع الاقتصاد العربي والعلاقات الاقتصادية العربية - العربية؟**

- أتأسّف القول إنّ واقع العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية، ليس على ما يرام حيث لا تتعدى حركة التبادل التجاري الليبي العربي حدود 3 في المئة، وهذا أمر غير مقبول خصوصاً في ظل العوائق الموضوعية من جانب جميع البلدان العربية، والتي تحدّ من حركة تنقّل رجال الأعمال، وحركة البضائع بفعل العوائق الجمركية. وبالتالي أمام هذا الواقع لا بدّ من إجراء مراجعة شفافة من جانب سائر البلدان العربية، إذا ما أردنا فعلاً تطوير واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية العربية.

اليوم البلدان العربية، تعدّ مجتمعاً استهلاكياً يستورد كلّ شيء، ورأينا كيف أنّ سلاسل الامداد والتوريد العالمية تأثرت بفعل جائحة كورونا، ما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية عالمياً، الأمر الذي سيؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي العربي الذي يعدّ من الأولويات التي يجب الاهتمام بها، خصوصاً وأنّ العالم العربي يزخر بالأراضي الزراعية الخصبة التي إذا ما أحسنا استثمارها لاستطعنا توفير السلّة الغذائية إلى سائر الوطن العربي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ولما لا في مرحلة لاحقة البدء بالتصدير نحو العالم.

• **ماذا يحتاج العالم العربي للتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها جائحة كورونا؟**

- جائحة كورونا بمثابة نعمة وليس نقمة، فالعالم ما بعد الجائحة أدرك أنّ الاعتماد على الصين كوجهة واحدة فقط، هو خطر على العالم بآثره. وهذا ما أدركته أوروبا وحتى الولايات المتحدة، ولذلك لا بدّ اليوم من وجهة جديدة، وهذه الوجهة بنظري هي أفريقيا التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة غير مستثمرة بالشكل الفعّال.

اليوم الفرصة سانحة بالنسبة إلى الدول العربية الأفريقية لتكون بوابة العالم نحو الاستثمار في هذه القارة، حيث تعدّ قارة أفريقيا إحدى الوجهات المهمة لجذب الاستثمارات من شتى دول العالم، ولا سيّما من دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يعزز أداء اقتصادات دول الخليج بشكل عام واقتصادات الدول الأفريقية العربية وغير العربية، خصوصاً في ظل السعي اليوم من جانب كافة دول العالم نحو تنويع مصادر دخلها وتحسين إيراداتها بعيداً عن النفط.

- إذا ما تحدّثنا عن واقع العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين بصفة عامّة، وواقع التجارة البينية بصفة خاصة، يمكننا القول إنها لا تمثّل التطلعات والطموحات ولا ترقى إلى حدود 2 و 3 في المئة، وهو رقم ضعيف جداً إذا ما نظرنا إلى الواقع المرجو أن تكون عليه العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

أضف إلى ذلك، فإنّ انعدام الاستقرار الأمني والسياسي الذي عاشته ليبيا على مدار السنوات الماضية، حدّ من تعزيز واقع العلاقات الاقتصادية، ومن هنا نأمل أن يؤدي الاستقرار الذي بدأت تشهده ليبيا في الأشهر الأخيرة، معطوفاً على الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي سوف تجري نهاية العام الجاري، إلى فتح صفحة جديدة من العلاقات عنوانها التعاون المثمر والبناء. وانطلاقاً من ذلك، المطلوب اليوم تفعيل وتوقيع المزيد من الاتفاقيات والشراكات، من أجل تذليل العقبات التي تحول دون رفع مستوى حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، فضلاً عن ذلك لا بدّ من توفير الضمانات وإقرار القوانين التي تحدد من العراقيل الموضوعية أمام المستثمرين بما يؤدي إلى تعزيز حركة المستثمرين والاستثمارات البينية.

• **إلى أي مدى آفاق العلاقات الاقتصادية المستقبلية وإعادة بين الجزائر وليبيا؟**

- إعادة فتح المعابر بين الجانبين الجزائري والليبي، وكذلك فتح المعابر الجوية بين ليبيا والعالم، سوف تساهم بالتأكيد في تحفيز المستثمرين على المجيء إلى ليبيا والاستثمار فيها، حيث ليبيا اليوم بأمس الحاجة إلى الاستثمارات الخارجية، من أجل الانطلاق نحو بناء ليبيا الجديدة بإذن الله.

هناك العديد من المجالات التي يمكن الاستثمار فيها في ليبيا، فإذا تحدّثنا عن النفط فإنّ ليبيا تمتلك موارد هامة في هذا القطاع، في حين أنّ الجزائر تعتبر دولة رائدة على صعيد الصناعة النفطية من خلال الشركة الوطنية الجزائرية "سوناطراك" التي تعمل بالأساس في ليبيا منذ 16 عاماً. وعلى صعيد قطاع اللوجستيات والبنى التحتية، فهناك شركات جزائرية رائدة في هذا المضمار، وكذلك الواقع بالنسبة لقطاع الزراعة والري، وأيضاً في مجال الصّحة وغيرها من القطاعات الواعدة.

• **هل تعتقدون أنّ قانون الاستثمار الحالي يشجّع المستثمرين للاستثمار في ليبيا؟**

- هناك طفرة نوعيّة من القوانين التي تمّ إقرارها في الآونة الأخيرة، سواء في ليبيا وحتّى في الجزائر، والتي جميعها تصب في إطار تحفيز وتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية والخارجية.



واقع وأفاق تنمية الصناعات الغذائية (الزراعية والسمكية) في الوطن العربي



- تطوير نظم الإحصاءات وقواعد البيانات للصناعات الغذائية.
- نقل التكنولوجيا واستخدام التقنيات الحديثة.
- تعزيز الابتكار الوطني.
- إعادة تشكيل فريق الأمن الغذائي في الجامعة العربية.
- الاستثمار في الاقتصاد الأزرق ودعم مبادرة فاو في هذا المجال.
- الاهتمام بتحديث تقنيات التعبئة والتغليف نظرا لأهميته في سلامة الغذاء والتقليل من الهدر.
- إنشاء مشروع عربي تكاملي لصناعة مسحوق الأسماك وزيوتها نظرا لجودها الاقتصادية.
- إدخال الجانب السمكي في سياسات الأمن الغذائي العربي.

شارك اتحاد الغرف العربية في هذه الندوة التي عقدت بالتعاون بين الاتحاد العربي للصناعات الغذائية والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك. وتناولت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية الزراعية والسمكية، والتجارة الخارجية لهذه الصناعات، ومساهمتها في الابتكار والتطوير الصناعي، إضافة إلى التعبئة والتغليف الذكي في إطار التكنولوجيات الحديثة. وفي ضوء المحاضرات والمداخلات يمكن استخلاص أبرز نتائج وتوصيات الندوة في ما يلي:

- تشجيع الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي والسمكي ووضع تشريعات مناسبة وشفافة وتوفير الحوافز المناسبة وإزالة المعوقات التي تواجه ذلك.
- العمل على تعزيز إنتاجية وكفاءة كامل منظومة السلسلة الغذائية ارتكازا على التكنولوجيا الحديثة.
- التكامل بين المال العربي والموارد السمكية لدعم الأمن الغذائي وإنشاء صناعة سمكية متطورة.
- وضع استراتيجية عربية للتنمية السمكية المستدامة بمشاركة القطاعين العالم والخاص، حيث حجم الإنتاج العربي لا يزال متواضعا مقارنة مع الإمكانات الهائلة، والتجارة العربية البيئية السمكية متواضعة عند 3% والخارجية 11% من الصادرات الغذائية.

لماذا الصناعات الغذائية ضرورة حتمية لتحقيق الأمن الاقتصادي، الاجتماعي، الغذائي الوطني

هناك منتجات زراعية ما يستهلك مباشرة لكن الأنواع الأكبر يحتاج إلى تصنيع والامتداد كثيره منها

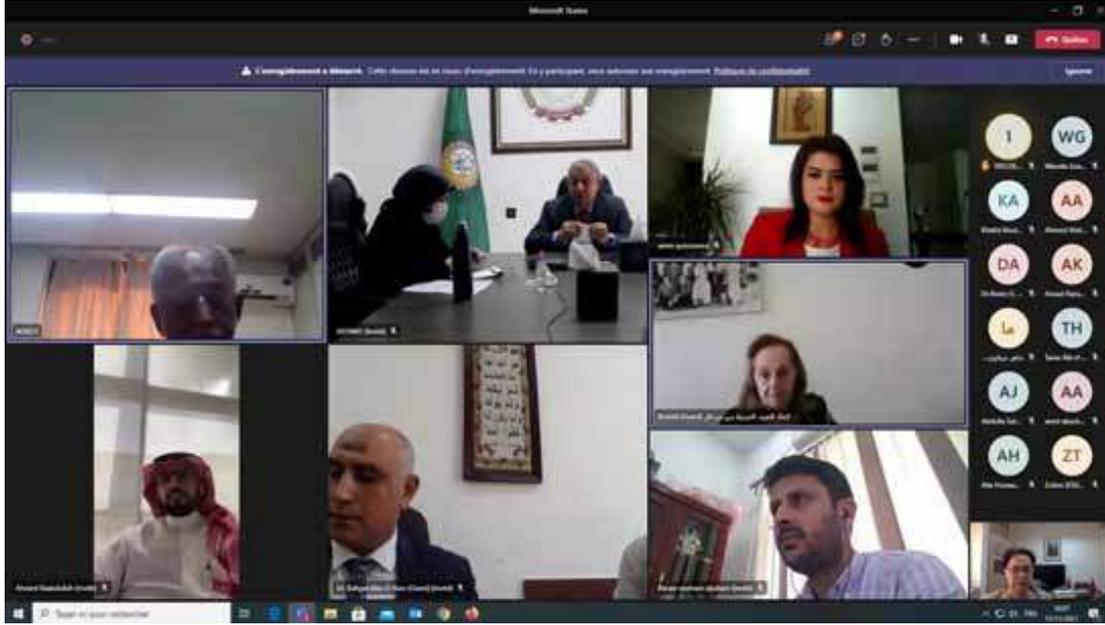
الركن الاساسي للزراعة بشقيها النباتي والحيواني

من أجل نمو وتطوير اقتصاد للدول والمجتمع يرتكزان على مرفق العلم والتقنية والابتكار

✓ الحبوب
✓ البذور والثمار الزيتية
✓ المحاصيل السكرية
✓ الحليب
✓ الانتاج الحيواني

□ تعزيز المحاصيل الزراعية.
□ الحفاظ على الأغذية من التلف.
□ توفير الأغذية الكافية دائما وتساعد القضاء على الجوع.
□ تتعامل وتطوير العاملين مما تساعد القضاء على الفقر وخلق مساواة لثلاث الجنسين.
□ تعزيز الابتكار وتكامل سلاسل التوريد.
□ الحد من الهجرة وتنمية المجتمع.
□ استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة.
□ للحفاظ على قيمتها الاقتصادية من جهة وكذلك قيمتها التغذوية ولإطول فترة زمنية مستطاعة
□ يقلل من الاستيراد للمواد الغذائية.

الاجتماع الحادي عشر للفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء



التنفيذ والمتابعة.

- موافاة الأمانة العامة للجامعة بالمسودة نهائية من وثيقتي البنود المرجعية والاستراتيجية بعد التعديلات من قبل أعضاء الفريق تمهيدا للموافقة عليها في الاجتماع القادم للفريق، وإحالتها الى لجنة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ اللازم بشأنها.

البند الثالث: مبادرة السعودية لإنشاء شبكة عربية إقليمية لاتصالات المخاطر المتعلقة بسلامة الغذاء في المنطقة العربية

- إحالة المبادرة إلى الدول الأعضاء لإبداء الرأي، تمهيدا للمناقشة بشكل مفصل في الاجتماع القادم للفريق.

البند الرابع: استضافة منصة الفريق العربي لسلامة الغذاء

- الموافقة على قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية باستضافة المنصة والطلب منها تفعيلها في أقرب وقت ممكن.

البند الخامس: موعد عقد الاجتماع القادم

- يعقد الاجتماع الثاني عشر للفريق العربي لسلامة الغذاء حضوريا في النصف الأول من شهر مارس 2022.

بصفته عضوا في الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء، شارك اتحاد الغرف العربية في الاجتماع الحادي عشر للفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء، الذي عقد لمناقشة عدة موضوعات اتخذ بشأنها عددا من القرارات والتوصيات التالي ملخصها:

البند الأول: استعراض توصيات لجنة التنفيذ والمتابعة بشأن سلامة الغذاء

- الطلب من الأمانة العامة للجامعة عرض أحد مخرجات عمل الفريق، وهو المعجم الخاص بمصطلحات سلامة الغذاء على لجنة التنفيذ والمتابعة للنظر في الموافقة عليه واعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية الاستفادة المرجوة منه من قبل الدول العربية.
- الطلب من أعضاء الفريق التواصل مع نقاط اتصال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المستوى الوطني بشأن مخرجات مجموعات العمل الفنية.

البند الثاني: استعراض وثائق السياسات والبنود المرجعية واستراتيجية عمل الفريق العربي لسلامة الغذاء

- رفع وثيقة السياسات العربية لسلامة الغذاء إلى لجنة



ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتد الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers) -
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

استعادة الزخم للعلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية يستدعي إطارا جديدا ووتدرجا من الاتفاقيات

دائرة البحوث الاقتصادية - اتحاد الغرف العربية

أثرت جائحة COVID-19 بشكل عميق على الأداء اليومي للمجتمعات واقتصاداتها في جميع أنحاء العالم. في حين أن تأثيرها على التجارة الدولية قد يكون لحسن الحظ أقل حدة مما كان متوقعا في البداية، إلا أن الانخفاض الحاصل لا يستهان به.

وانخفض نشاط سلاسل القيمة العالمية بنسبة 35.4% ويتوقع المزيد من الاختلالات لمختلف دول وأقاليم العالم، ولا سيما منها تلك الضعيفة الارتباط في سلاسل القيمة الإقليمية، كما حال الإقليم العربي.



وأدى تقطع التجارة بسبب الجائحة وتداعياتها أيضا على أسعار النفط إلى انكماش المبادلات السلعية بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي بنسبة 23% عام 2020، بانخفاض بنسبة 34.2% للصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، وبنسبة 14% للمستوردات منه.

ورغم ذلك، لا يزال هناك فرص هائلة لاستعادة التوازن والنمو في العلاقات، خصوصا وأن الاتحاد الأوروبي يعتبر شريكا اقتصاديا وتجاريا وثقافيا واجتماعيا رئيسيا للعالم العربي، فضلا عن كونه الجار الأقرب والأهم وتستحق علاقاتنا مستوى أكبر وأشمل وأعمق من التعاون والمبادلات.

تشير أحدث التقديرات إلى تراجع في قيمة التجارة العربية في السلع بنسبة 5.6%، وفي الخدمات بنسبة 15.4% عام 2020 مقارنة بالعام السابق. وتمثل تجارة السلع ما يصل إلى 85.6% من الناتج المحلي الإجمالي في حالة مصر، و65.3% من الناتج المحلي الإجمالي لتجارة الخدمات في حالة الأردن. والاضطرابات التجارية وانخفاض الإيرادات من التجارة يخلقان مخاطر جسيمة على الاقتصاد والأمن الاجتماعي، بسبب الاعتماد الكبير على الاستيراد - بما في ذلك واردات السلع الأساسية.

الزراعة والتجارة في السلع الغذائية على وجه الخصوص، نظرا لأهميتها الاستراتيجية لكل منا.

علينا تقوية ترابط البنى التحتية المادية والرقمية لما لها من دور لكلا الجانبين في إعادة تشكيل سلاسل القيمة الإقليمية ليس فقط لتصبح أقصر، ولكن أيضا لتصبح أقل كلفة وأكثر مرونة وتنوعا وكفاءة وقدرة على الوصول إلى شركائنا الآخرين في العمق الإفريقي والآسيوي، وعلى التعامل مع الموجات غير المتوقعة وعدم اليقين الذي بات عنصرا أساسيا في عالم اليوم.

نتطلع لتعاون جديد بين الشركات الأوروبية والعربية يحدث تحولا جذريا في أنماط الإنتاج والاستهلاك من النموذج الخطي المستنزف للبيئة إلى النموذج الدائري والمستدام المجدد لها، ارتكازا على تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.

والتنمية المستدامة أصبحت اليوم بحكم الأولوية لنا جميعا. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لتغيير الطريقة التي ننتج ونتاجر ونستهلك بها من أجل نظم أكثر صحة واستدامة وإنصافا.

واتحاد الغرف العربية لديه مبادرات بالتعاون مع عدة جهات مرموقة تستهدف استيعاب الطاقات الشابة من خلال برنامج دعم مشروعات ريادة الأعمال والتحول الرقمي، وكذلك تنظيم مسابقة رالي العرب لمكافحة ودعم المشروعات الابتكارية التي تخدم احتياجات التنمية التكنولوجية والمستدامة، ونرحب بالتعاون الأوروبي في هذا الإطار.

والسؤال الأهم هنا هو هل إن اتفاقيات الشراكة التي تحكم العلاقات مع معظم الدول العربية لا تزال تواكب المستجدات والتطورات الهائلة التي نشهدها بفضل الثورة الصناعية الرابعة وما سيليها من ثورات تكنولوجية قادمة ومتطلباتها من بنى تشريعية ومادية وبشرية؟ أم أنها تراعي الاحتياجات الملحة للتحويل إلى الاستدامة في كل أعمالنا وإنتاجنا واستهلاكنا وعلاقاتنا الدولية؟

على أن الفرص تحتاج إلى إرادة مشتركة من الطرفين للخروج من المراوحة وتطوير وتحديث علاقات واتفاقيات الشراكة المعقودة منذ العقد الأول من القرن الحالي والدخول إلى إطار جديد من الاتفاقيات أعمق وأشمل ويراعي الحداثة والتكنولوجيا والاستدامة والتطورات الاجتماعية والصحية.

كما ندعو إلى اعتماد نهج متدرج قائم على الاتفاقات القطاعية على المدى القصير إلى المتوسط، مما يؤدي إلى تكامل أكبر في سلاسل القيمة في ما بين الدول العربية وبينها مجتمعة مع الاتحاد الأوروبي.

ولن يستطيع أحد من الطرفين استثمار الفرص وإحراز تقدم ملموس في العلاقات ما لم نحقق تقدما بالاتجاهين في مجال تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وبالأخص بالنسبة للقيود غير الجمركية، والتي تضاعفت أكثر من الضعف على مدار العشرين عاما الماضية، وعلى قطاعات



Total Arab Exports to the EU, in thousands of US dollars

	2018	2019	2020
Total Arab Exports	161,464,337	144,708,146	95,174,778
Saudi Arabia	34,551,681	29,053,833	17,474,790
Morocco	18,105,263	18,505,296	17,056,554
United Arab Emirates	17,891,629	14,134,718	14,649,106
Algeria	21,876,222	20,957,203	12,587,757
Tunisia	11,116,530	10,723,354	9,956,150
Egypt	8,132,952	8,084,576	6,377,135
Iraq	17,264,223	15,955,298	4,926,686
Libya	18,770,804	15,594,393	4,396,249
Qatar	6,777,844	5,967,781	3,559,429
Kuwait	2,989,648	2,588,636	1,540,339
Bahrain	1,492,414	1,126,402	844,955
Mauritania	480,456	499,932	475,145
Lebanon	521,243	445,001	411,398
Syrian Arab Republic	237,618	235,126	199,536
Oman	739,102	235,799	188,250
Jordan	205,636	250,434	175,025
Sudan	129,577	113,329	127,118
Somalia	28,496	27,130	102,019
Yemen	47,055	118,180	50,602
Djibouti	80,729	58,151	42,140
State of Palestine	10,139	14,976	23,533
Comoros	15,078	18,596	10,860

Main EU Partner in terms of Arab Exports, in thousands of US dollar

	2020
Total Arab Exports	95,174,778
Italy	22,920,589
France	17,738,641
Spain	16,314,170
Netherlands	10,992,348
Belgium	6,773,079
Germany	6,634,967
Greece	3,190,744
Poland	2,639,494
Portugal	1,599,888
Malta	859,452
Austria	759,474
Bulgaria	689,882
Romania	560,201
Sweden	522,817
Czechia	482,050
Denmark	380,712
Hungary	380,033
Slovakia	333,639
Ireland	332,953
Slovenia	329,586
Cyprus	176,085
Lithuania	162,979
Croatia	135,239
Finland	107,393
Luxembourg	88,441
Estonia	36,054
Latvia	33,867

Main Arab Exported Commodities to EU, in thousands of US dollars, 2020

	2020
TOTAL PRODUCTS	95,174,778
Mineral fuels, lubricants and related materials	41,718,730
Petroleum	33,250,530
Natural gas	8,447,429
Machinery and transport equipment	15,169,926
Electrical equipment (for distributing electricity)	7,291,439
Road vehicles	3,349,762
Chemicals and related products (alcohol, plastics)	8,388,292
Manufactured goods (aluminium, pearls & precious stones)	8,016,221
Textile	7,057,071
Food	5,321,721
Vegetables and fruits	3,259,124
Fish	1,647,974
Gold non-monetary	4,763,701

Total Arab Imports from EU in thousands of US dollar

	2018	2019	2020
Total Arab Imports	187,604,948	188,887,263	162,408,532
United Arab Emirates	37,494,503	42,452,400	36,597,492
Saudi Arabia	30,365,468	30,684,341	27,405,091
Morocco	26,680,135	26,255,678	22,816,608
Egypt	18,919,641	20,439,130	16,360,337
Algeria	16,372,425	15,303,214	13,253,043
Tunisia	11,840,468	10,881,611	9,145,735
Kuwait	7,514,664	6,563,006	5,891,825
Qatar	6,906,893	6,697,625	5,853,916
Iraq	5,325,638	4,719,436	4,541,760
Libya	5,206,213	5,115,524	4,381,101
Lebanon	7,923,236	7,212,507	4,267,062
Jordan	4,170,335	3,614,992	3,644,779
Oman	2,810,424	2,372,983	2,103,493
Bahrain	1,713,872	1,648,562	1,805,449
Syrian Arab Republic	1,129,942	1,171,801	1,004,396
Mauritania	901,714	1,002,956	959,941
Sudan	716,649	911,488	874,224
State of Palestine	641,230	626,779	566,628
Djibouti	528,965	601,736	414,767
Yemen	365,935	530,007	387,207
Somalia	40,318	36,676	95,366
Comoros	36,279	44,811	38,310

تطلعات إيجابية للاقتصادات الخليجية في 2022

أصدر مركز ذا كوفرنس بورد الخليج للبحوث الاقتصادية والتجارية تقريره السنوي للتطلعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2022، والذي يستعرض فيه رؤية خبراء المنظمة للأوضاع الاقتصادية في مناطق مختلفة حول العالم، بما فيها منطقة الخليج. ويرسم التقرير الملامح العامة لاتجاه الاقتصاد خلال العقد المقبل، حيث من المتوقع وفق التقرير أن يساهم الطلب العالمي المتزايد على النفط والزيادة في انتاجه في تحقيق قفزة في الناتج الإجمالي المحلي لمنطقة الخليج، من 2.4 في المئة عام 2021، لتصل إلى 4.3 في المئة في 2022.



في المئة ما بين 2010 و 2019. ومن المتوقع أن تكون قطاعات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات من أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمارات المحلية والخارجية وستشكل دافعا للنمو الاقتصادي خلال الاعوام المقبلة. وبالرغم من أن هذه القطاعات سوف تقوم على استقدام العمالة الاجنبية المتخصصة في السنوات الاولى، إلا أن هذه القطاعات جاذبة ايضا للعمالة الوطنية مما يتيح للاقتصاد النفطي والرعيي التحول الى اقتصاد أكثر استدامة.

سوف يعتمد النمو الاقتصادي في منطقة الخليج خلال العقد المقبل بشكل أساسي على ثلاث محركات وهي: العمالة الوطنية الماهرة، الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الرقمية المتطورة. وتتوقع منظمة ذا كوفرنس بورد أن يصل الطلب العالمي للنفط إلى 97.4 مليون

تقود هذه التطلعات الإيجابية وفق التقرير، مجموعة من المؤشرات والمؤثرات الاستهلاكية والتي من المتوقع لها أن تستمر بالصعود في العامين المقبلين. وبالرغم من تحسن المؤشرات النفطية وارتفاع أسعار النفط وما تتبعه من انخفاض في عجز ميزانيات الدول الخليجية، إلا ان دول الخليج لن تتراجع عن السياسات التقشفية والتوحيد المالي.

علاوة على ذلك يبيّن التقرير أنّ دول الخليج توجّه جهودها خلال العقد القادم نحو تطوير القطاع غير نفطي مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط تزامناً مع التحول العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة. فمن المتوقع ان ينخفض معدل نمو الناتج المحلي لمنطقة الخليج الى 2.9 في المئة بين عامي 2022-2031 مقارنة بـ 3.4



تسعى البحرين لزيادة انتاجها من النفط على المدى المتوسط عبر تطوير المصافي وتدشين حقل بحري في وقت قريب. وستكون مكانة البحرين الاقتصادية والسياحية على المحك مع إعادة افتتاح الأسواق المجاورة. حيث من المتوقع ان ينخفض نمو الناتج المحلي البحريني دون المعدلات التاريخية. اذ من المتوقع أن يبلغ النمو 1.8 في المئة بين 2022 و2026 و2.2 في المئة بين 2027 و2031.

سلطنة عمان كان لجائحة COVID-19 التأثير السلبي على الاقتصاد العماني، وبشكل أساسي على رؤية عمان 2040، التي كانت تستهدف زيادة سنوية للناتج المحلي الإجمالي قدرها 5 في المئة خلال العشرين عاماً القادمة، مع المحافظة على ميزانية لا تتعدى نسبة العجز فيها 3 في المئة.

وفي الوقت الذي يعم فيه التفاؤل بقدرة السلطنة على تحقيق أهداف البرنامج، إلا أن هناك بعض التحديات على المدى المتوسط التي

برميل يومياً مع نهاية العام الحالي، ليرتفع الطلب في العام المقبل إلى 101 مليون برميل يومياً. على أن يزداد الطلب بشكل تدريجي ليصل إلى 103 مليون برميل يومياً عام 2031 تزامناً مع الارتفاع المتوقع لاستهلاك الطاقة المتجددة.

وتعول دول الخليج على خطط طموحة للتحويل إلى الطاقة المتجددة وتخفيض الانبعاثات الكربونية، حيث من المتوقع أن يتم خلق 225,000 فرصة عمل بحلول 2030، ما يعادل 1 في المئة من إجمالي الوظائف في المنطقة، حيث تقود بحسب التقرير دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هذه الخطط الطموحة.

مملكة البحرين أثرت جائحة COVID-19 على سير برنامج البحرين للتوازن الاقتصادي للقضاء على عجز الميزانية بحلول عام 2022، وتم تمديد الفترة الزمنية، على الرغم من تعافي أسعار النفط. وعلى الرغم من التوجه العالمي بعيداً عن النفط،

السعودية كثيراً، وذلك لالتزامها بأهداف رؤية 2030 وبرنامج التوازن الاقتصادي، وهو ما ساعد المملكة على المرور بجائحة COVID-19 بتطلّع وتركيز على الأهداف وتطوير الاقتصاد السعودي. وأعلنت المملكة مؤخراً عن استراتيجيتها الاستثمارية، والتي تطمح من خلالها لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي إلى 65 في المئة في 2030، وضخ 7.2 تريليون دولار أمريكي في الاقتصاد المحلي لزيادة الإيرادات من الاستثمار الأجنبي إلى 103.45 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول 2030 لتحويل السعودية إلى مركز للسياحة والصناعة والتكنولوجيا والابتكار. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي 3.2 في المائة بين 2022 و2026 و2.8 في المائة بين 2027 و2031 وهذا النمو يعتبر منخفضاً مقارنة بالعقود الماضي.

دولة الإمارات العربية المتحدة الإمارات العربية المتحدة مستعدة للمستقبل اليوم. وقد أتت سياستها الداعية للتفكير في المستقبل بثمارها، سنوات قبل جيرانها المعتمدين على النفط. وهو ما جعلها تحتل المرتبة التاسعة عالمياً في مقياس التنافسية الرقمية. وتعمل الإمارات حالياً على استراتيجية صناعية لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 300 مليار درهم بحلول عام 2031، وزيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 50 في المئة. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي 3.0 في المائة بين 2022 و2026 و3.6 في المائة بين 2027 و2031.



من الضروري أن يتم إيجاد حلول لها، مثل توظيف الوظائف في القطاع الخاص وتطوير مهارات موظفي القطاع الحكومي، والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية، وهي أمور لا تحتمل التأخير أو التأجيل لأهميتها الاجتماعية، ولضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما انه من المتوقع ان يبلغ نمو الناتج المحلي العماني 2.7 في المئة بين 2022 و2026 و3.7 في المئة بين الفترة 2027 و2031.

دولة الكويت عانت الكويت على مدى الأعوام الخمسة الماضية من الاحتقان السياسي الذي أثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي، وساهم في انخفاض الإنتاجية والابتكار وضعف التحول الرقمي. وساهمت الجائحة في سعي الحكومة لزيادة أوجه الصرف على المشاريع المتعثلة وتطوير اللوائح الاقتصادية. ولكن تصطدم هذه الجهود بالوضع المالي الذي يهدد ديمومة هذه المشاريع. ومن المتوقع ان يبلغ نمو الناتج المحلي الكويتي 1.3 في المائة بين 2022 و2026 ومن ثم ليرتفع الى 1.8 في المئة بين 2027 و2031.

دولة قطر تعتمد قطر على الغاز الطبيعي المسال، وهي أكبر مصدر عالمي له. وترغب بالاستفادة من كونه أحد البدائل النظيفة للنفط، لذا تستمر في الاستثمار بالبنية التحتية لهذه الصناعة.

مثلها مثل جيرانها في الخليج، مرت قطر بمرحلة انتقالية لضمان نموها بعيد الأمد، ولكن يحدها تعدادها السكاني الصغير. إلا أنها نجحت إلى حد كبير في الانتقال الرقمي وجذب الاستثمارات الأجنبية. ونظراً لاعتمادها على ميزانية متحفظة، فإن قطر قادرة على دعم القطاع غير النفطي على المدى القصير، حيث فمن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي 1.8 في المئة بين 2022 و2026 و2.1 في المائة بين 2027 و2031 وهذا النمو يعتبر منخفضاً مقارنة بالعقد الماضي.

المملكة العربية السعودية لم يؤثر انخفاض أسعار النفط على

الملتقى العربي – الألماني ينعقد حضوريا في برلين العلاقات الاقتصادية عميقة الجذور ومستقرة ووليئة بالفرص



انعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع والعشرون في برلين خلال الفترة 4 - 6 أكتوبر 2021، بمشاركة ما يقرب من 250 من ممثلي الجهات الرسمية العربية والألمانية وكذلك من رجال الأعمال والمختصين من الجانبين. وقد حلت ليبيا كضيف شرف في الملتقى لهذا العام، حيث ألقى في حفل الافتتاح رئيس وزراء ليبيا عبد الحميد الدبيبة، كلمة عبر الفيديو أكد فيها أهمية الشراكة بين ليبيا وألمانيا، مُشيراً إلى التحديات التي تواجهها ليبيا في الوقت الراهن. كما عبر عن شكره لجهود ألمانيا في عملية السلام والتي ستجعل ليبيا قادرة على المساهمة في الاستقرار وإعادة الإعمار في المنطقة.

للتغاؤل بشأن المستقبل، حيث أن العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية عميقة الجذور ومستقرة ووليئة بالفرص. خصوصاً وأنّ العديد من الدول العربية بدأت برامج إصلاح ضخمة من أجل تنويع اقتصاداتها بطريقة مستدامة، حيث تشمل هذه البرامج تطوير نظام التعليم، التنمية الحضرية، تحديث الصناعة الى جانب تطوير قطاع الطاقة. واعتبر أنّ هذه التغييرات ستمهد الطريق بالتأكيد لمزيد من التعاون الواعد الذي ستستفيد منه الدول العربية والألمانيا بشكل متبادل.

عميد السلك الدبلوماسي العربي سفير الجمهورية اللبنانية في

رئيس الغرفة والوزير الاتحادي السابق الدكتور بيتر رامزوار أكد في كلمته في افتتاح فعاليات المؤتمر، على أنّ العدد الكبير من الوزراء والسفراء وممثلي الشركات رفيعي المستوى الذين قرروا المشاركة في الملتقى رغم كل الصعوبات في السفر واللقاءات التي تفرضها جائحة كورونا يمثل دلالة على أهمية الملتقى كمنصة رئيسية لعلاقات الأعمال العربية الألمانية وكذلك على الدور الهام الذي تقوم به الغرفة في هذا الجانب. ونوه رئيس الغرفة إلى أنه على الرغم من التأثير الكبير الذي أحدثه فيروس كورونا على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، فإن هنالك أسباب وجيهة

الحويج أشار أيضا إلى أنّ المشاركة الليبية الواسعة في الملتقى خصوصا من جانب القطاع الخاص تؤكد الرغبة الليبية في تعزيز التعاون والشراكة الاقتصادية مع ألمانيا.

من جانبه أكد الشيخ دعيج بن سلمان بن دعيج آل خليفة، رئيس مجلس إدارة شركة المنيوم البحرين "البا" أن ألمانيا تُعد شريكا اقتصاديا مهما للبحرين منذ بدأ العلاقات بين البلدين في العام 1972. واستعرض آل خليفة مسيرة عمل شركة البا منذ السبعينات لتصبح اليوم أحد الركائز الصناعية في البحرين وشركة رائدة في صناعة الألمنيوم ليس فقط في المنطقة العربية ولكن أيضا لاعب عالمي في صناعة الألمنيوم. واعتبر رئيس شركة البا ان الشركات الألمانية تعتبر من الشركاء المهمين بسبب معرفتها الصناعية والتقنية.

الرئيس التنفيذي للتجارة الخارجية، في اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية (DIHK) الدكتور فولكر ترير، اعتبر في كلمته أن الملتقى الاقتصادي العربي الألماني هو الحدث المميز في مجتمع الأعمال العربي الألماني، مؤكدا على ان الملتقى يمثل فرصة لاستكشاف فرص الأعمال الهائلة الموجودة في العالم العربي. كما نوه الدكتور ترير إلى أنّ اتحاد الغرف الألمانية فخور بدعم الملتقى. مضيفاً أن الشركات الألمانية تسعى باهتمام الى تعزيز علاقتها الاقتصادية مع ليبيا وترغب في التوسع في إقامة الأعمال والاستثمار وبناء شراكة قوية مبنية على الثقة والاحترام، مشددا على ان الغرفة واتحاد الغرف الألمانية تنتمي إلى عائلة واحدة ملتزمة بتطوير التعاون الاقتصادي العربي الالمانى بالتعاون الوثيق أيضا مع وزارة الاقتصاد والطاقة الألمانية.

وتضمّن برنامج الملتقى الذي انعقد على مدى ثلاثة أيام محاور مُتعدّدة في العلاقات العربية الألمانية، ومنها: التعاون الليبي الألماني في قطاع الطاقة، الخدمات اللوجستية والنقل: التنقل والاتصال في العالم العربي، البنية التحتية الحضرية والمدن الذكية: إعادة الإعمار والتنمية المستدامة وتحديث الاقتصاد، الرقمنة: كيف يمكن أن تقود الثورة الصناعية الرابعة التنوع في الدول العربية، نقل المعرفة: مفتاح استدامة الأعمال ونجاح التحول الرقمي، مستقبل الاستثمار والتمويل في العلاقات الاقتصادية العربية الالمانية: تغيير التركيز وإطار أعمال هذا بالإضافة الى جلسة خاصة حول مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية.

برلين الدكتور مصطفى أديب، شدد في كلمته في الملتقى على الدعم الكامل لأعضاء السلك الدبلوماسي العربي في ألمانيا لعمل الغرفة ولجهودها في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الألماني. ونوه أديب إلى التحديات العالمية الحالية، خصوصا في المنطقة العربية. مؤكدا أنه على الرغم من التحديات الكبيرة إلا ان هناك أيضا فرصاً هائلة لكلا الجانبين العربي والالمانى من خلال التعاون الاقتصادي والشراكة المتوازنة. وأوضح اديب أن العديد من الدول العربية تجز وتنفذ الان مشاريع بنية تحتية ضخمة ومحورية تستهم في تحديث وتنوع اقتصاداتها كما هو الحال في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر ومصر وغيرها من الدول العربية.

وتابع: بالنسبة إلى ليبيا أيضا، فقد ظهر الآن الجانب المشرق في الأفق بعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي، حيث بدأت الآن بنجاح مرحلة جديدة من السلام ستتوج بإجراء الانتخابات في البلاد في 24 ديسمبر من هذا العام. وهو ما يمثل الأساس لإعادة إعمار البلاد.

وشدد على أنه يمكن لليبيا أن تجد في ألمانيا الشريك المناسب في جهودها في إعادة الاستقرار والاعمار.

وزير الدولة في وزارة الاقتصاد والطاقة الاتحادية الألمانية أندرياس فيشت، نوه في كلمته الى ارتفاع الطلب على المنتجات الألمانية في الخارج وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، معتبرا أن الشركات الألمانية من بين الشركات العالمية الرائدة في مجال الطاقة والتكنولوجيا، وخصوصا في مجال طاقة الهيدروجين. مستعرضا اهم الاتفاقات التي وقعتها المانيا في هذا الإطار مع العديد من الدول العربية. وأكد فيشت استعداد الشركات الألمانية لتقديم خبرتها للدول العربية، معتبرا أن ليبيا شريك مهم بالنسبة لألمانيا، وإن النجاح الاقتصادي يمكن أن يكون ركيزة للاستقرار وكذلك داعما لجهود إعادة الاعمار.

وزير الاقتصاد والتجارة الليبي محمد الحويج وجّه في كلمته الشكر لألمانيا على دعمها لليبيا في هذه المرحلة، معتبرا أنّ التعاون الاقتصادي العربي الألماني يعد مثالا يحتذى به.

مشددا على أن ليبيا تتطلع إلى تعزيز مساهمة الشركات الألمانية في تنفيذ المشاريع التنموية خصوصا في ضوء تحسن الأوضاع في ليبيا وارتفاع أسعار النفط واستقراره والذي يمثل اهم الصادرات الليبية الى ألمانيا.

A big Business starts with Networking

Your step forward starts with **Ghorfa**



Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.



المزروعي يبحث أفاق التعاون الاقتصادي مع البرازيل وبنغلاديش وكوستاريكا



ثنائية متميزة تخدم العلاقات المتنامية، وتسهم في إيجاد فرص ومجالات استثمارية جديدة.

إلى ذلك، أشاد رئيس جمهورية كوستاريكا كارلوس الفارادو كيسادا، بالتطور الكبير في العلاقات الاقتصادية بين بلاده ودولة الإمارات العربية المتحدة، لافتاً إلى أهمية انتهاز كافة الفرص في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز حركة التبادل التجاري وتبادل الخبرات الاقتصادية بما يرتقي بتطلعات البلدين والشعبين الصديقين.

جاء ذلك خلال لقائه رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس اتحاد الغرف الإماراتية رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، عبد الله محمد المزروعي، وذلك على هامش معرض إكسبو 2020 دبي، حيث كان برفقته عدد من كبار الشخصيات والمسؤولين ورجال الأعمال في جمهورية كوستاريكا.

من جهته أعرب الرئيس المزروعي عن تمنياته لرئيس جمهورية كوستاريكا وشعبها الصديق، بالمزيد من التقدم والازدهار في المجالات كافة، مؤكداً الاستعداد التام من أجل تقديم كافة أشكال الدعم والمساهمة لتطوير التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، وتدعيم جسور التعاون في كافة المجالات التنموية والاقتصادية.

زار فريق الغرفة التجارية العربية البرازيلية مقر غرفة أبوظبي ومقر مدينة خليفة الصناعية (كيزاد) التابعة لموانئ أبوظبي، وذلك بهدف تعزيز العلاقات التجارية مع إمارة أبو ظبي.

واستقبل رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس اتحاد الغرف بدولة الإمارات ورئيس غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي عبد الله محمد المزروعي، وفد الغرفة في مقر غرفة أبو ظبي والذي ضمّ كلاً من رئيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية أوسمار شحفة، وأمين العام للغرفة تامر منصور، ورئيس المكتب الدولي للغرفة بدبي رافائيل سوليميو، والمستشار الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق في الغرفة شاهين علي شاهين، ومديرة العلاقات المؤسسية للغرفة فيرناندا بالثازار.

كذلك زار وفد الغرفة برئاسة شحفة مقر غرفة تجارة وصناعة عجمان، حيث كان في استقبالهم رئيس مجلس إدارة الغرفة عبد الله محمد الموجعي، والمدير التنفيذي لقطاع تنمية التجارة والعلاقات الدولية محمد الجناحي.

في سياق منفصل، التقى الرئيس المزروعي سفير جمهورية بنغلاديش الشعبية لدى دولة الإمارات محمد أبو ظفر، بحضور سعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبو ظبي. وجرى خلال اللقاء البحث في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك بين إمارة أبو ظبي وجمهورية بنغلاديش، وسبل تحقيق شراكات

حضور بارز في المنتدى البحري – البرازيلي وتوقيع مذكرات تفاهم لتطوير العلاقات الاقتصادية



الثاني من عام 2021، منوهاً بوجود العديد من القطاعات الواعدة وفرص الاستثمار غير المحصورة للتعاون بين البرازيل والبحرين. وأكد ناس على أن الغرفة تلعب دوراً مكماً لحكومة البحرين ومساندتها ودعم جهود الحكومة لنمو العلاقات مع جمهورية البرازيل.

هذا، وقد شمل جدول أعمال المنتدى عرضاً للفرص الاستثمارية في مملكة البحرين، وتوجهات غرفة البحرين الاستراتيجية في ضوء قراءات النمو التجاري في المشهد الاقتصادي. وتلى ذلك عقد جلسات نقاشية فرعية بشكل مواز ضمن محاور رئيسية، أولها التعاون في مجال الأمن الغذائي والنقل واللوجستيات والسياحة، وتمثل المحور الثاني في مناقشة الشراكة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية وريادة الأعمال والابتكار.

وناقش المنتدى بين أصحاب الأعمال من الجانبين، فرص التعاون الواعدة والاستثمار في قطاع الأمن الغذائي والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة، إلى جانب الشراكة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية وريادة الأعمال والابتكار بين الطرفين.

وجرى توقيع مذكرتي تفاهم للمساهمة في تطوير التعاون والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين غرفة تجارة وصناعة البحرين وغرفة التجارة العربية البرازيلية، ومذكرة تفاهم أخرى بين غرفة التجارة العربية البرازيلية واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.

أشاد رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية جايبير بولسونارو، بالعلاقات والاقتصادية المتميزة القائمة بين البحرين وجمهورية البرازيل الاتحادية المبنية على الثقة والتفاهم في ما بينهما، معرباً عن تطلع بلاده إلى تنمية وتدعيم مختلف أوجه التعاون الاقتصادي مع البحرين فيما يخص القطاع التجاري المتبادل بقطاع التعدين والمياه والثروة الغذائية. كما أبدى اهتماماً بخلق علاقات تعاون وشراكة مع البحرين وبحث إمكانات وفرص التعاون الاقتصادية والاستثمارية المتوافرة، مؤكداً على ما تتميز به البيئة الاستثمارية في البرازيل من محفزات وتسهيلات عديدة واقتصاد مفتوح، متطلعاً لتحقيق عوائد اقتصادية خلال بحث فرص الشراكة والتعاون التجارية واستقطاب الاستثمارات بالأخص في البنية التحتية والسياحة، متمنياً أن تكون اللقاءات الثنائية فرصة جيدة نحو شراكة اقتصادية واستثمارية واعدة بين البحرين والبرازيل.

جاء ذلك خلال افتتاح أعمال المنتدى البحري البرازيلي بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة البحرين، والذي عُقد بحضور الرئيس جايبير بولسونارو، وحضور كلاً من: وزير الخارجية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني عصام خلف، وزير المواصلات والاتصالات المهندس كمال بن أحمد محمد، وزير الصناعة والتجارة والسياحة زايد بن راشد الزياني، رئيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية أوسمار شحفة، والأمين العام للغرفة تامر منصور، ورئيس المكتب الدولي للغرفة بدي رافائيل سوليميو، والمستشار الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق في الغرفة شاهين علي شاهين، ونخبة واسعة من رجال الأعمال من مملكة البحرين وجمهورية البرازيل الاتحادية، إلى جانب شخصيات رفيعة المستوى.

من جانبه أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين رئيس اتحاد الغرف الخليجية، سمير

عبد الله ناس، على ما بذلته مملكة البحرين لتطوير العلاقات البرازيلية البرازيلية، وأثنى على العلاقات الثنائية القائمة بين مملكة البحرين وجمهورية البرازيل الاتحادية، معتبراً أن جمهورية البرازيل الاتحادية تمثل أكبر شريك استيراد للبحرين للمرة الأولى في الربع

إبراهيم العربي: التحديات تحتم التعاون لتنمية التجارة البينية العالمية والاستثمارات المشتركة



ينظر للوجه الآخر للعملة من خلال الفرص الاستثمارية والتجارية المستحدثة، وتجده بمثابة فرص واعدة لتنمية التجارة البينية بين أفريقيا والصين وفرصة هامة لتنمية الاستثمارات المشتركة"، لافتاً إلى أن "التحديات الراهنة التي يواجهها الاقتصاد العالمي تفرض علينا التركيز على تعاوننا المشترك لتنمية التجارة البينية والاستثمارات المشتركة، وهذا لن يتأتى إلا بتنمية وسائل النقل واللوجستيات واستغلال منطقة التجارة الحرة الإفريقية بقوتها الشرائية الهائلة التي تتجاوز 1,4 تريليون دولار".

أكد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ورئيس الاتحاد الإفريقي لغرف التجارة والصناعة والزراعة إبراهيم محمود العربي، خلال الكلمة التي ألقاها افتراضياً في افتتاح القمة الاقتصادية الإفريقية- الصينية، على "أهمية الشراكة بين دول القارة والصين في تحقيق أمال أبناء القارة في التنمية الاقتصادية والتجارية، حيث تعد الصين الشريك التجاري الرئيسي بما يقارب 20 في المئة من تجارة القارة الخارجية، كما تعد الشريك الاستثماري الرئيسي خصوصاً في مجال البنية التحتية الذي تنامي من خلال مبادرة الطريق والحزام".

وشدد العربي على أن "اتحاد الغرف الإفريقية قد بادر إلى مد جسور التعاون مع كافة البلدان والتكتلات في العالم لاستغلال كافة الفرص المتاحة لتنمية العلاقات الاقتصادية للقارة"، معتبراً أنه "على الرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي خلال الفترة الراهنة، في مجالات الطاقة والبيئة والتغيرات المناخية ومواجهة الآثار التضخمية لجائحة كورونا، إلا أن مجتمع الأعمال الإفريقي

الدوحة تحتضن ملتقى الأعمال السعودي - القطري



في الربع الثالث من العام الحالي". بدوره، أوضح النائب الأول لرئيس غرفة قطر محمد بن أحمد بن طوار الكواري، أن "الملتقى يجمع نخبة من أصحاب الأعمال القطريين والسعوديين، ويتطلعون إلى استكشاف آفاق جديدة للتعاون المشترك، وفتح قنوات جديدة للشراكة الفاعلة بين الشركات من كلا الجانبين"، داعياً إلى "أهمية تحقيق المزيد من النمو والتطور في العلاقات التجارية والاقتصادية، بما يحقق آمال البلدين الشقيقين وتطلعاتهما".

نظم اتحاد الغرف التجارية السعودية وغرفة تجارة وصناعة قطر، ملتقى الأعمال السعودي القطري، وذلك بمشاركة كبيرة من الجهات الحكومية والخاصة وأصحاب الأعمال في البلدين، وذلك تزامناً مع زيارة الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، إلى دولة قطر ضمن جولة خليجية تشمل عمان والإمارات والبحرين والكويت.

واعتبر رئيس اتحاد الغرف التجارية السعودية عجلان العجلان أن "الملتقى يشكل إضافة مميزة في تعزيز العلاقات بين البلدين، التي نأمل أن تصل في القريب العاجل إلى درجة عالية من التكامل مدعومة بكل ما يربطنا من أوامر الدين والأخوة والجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة"، مشدداً أنه "على الرغم من وجود مقومات وميز نسبية لدى البلدين للتكامل الاقتصادي في صناعات كثيرة فإن حجم التبادل التجاري ما زال دون الطموح، حيث أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ قرابة 1.67 مليار ريال سعودي

غرفة الفجيرة تحتفل بتأسيسها الأربعين وتكرّم أمين عام اتحاد الغرف العربية خالد حنفي



وأكد ولي عهد الفجيرة على الدور المحوري الذي تؤديه غرف التجارة والصناعة في تطوير قطاع الأعمال ودعم النمو الاقتصادي، مشيراً إلى توجيهات صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة بتمكين مقومات تنافسية لبيئة الأعمال واستقطاب الاستثمارات العالمية بما يسهم في تحقيق الرؤية الاقتصادية للدولة ويدعم مسيرة تنميتها الشاملة.

شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في الاحتفال الذي نظّمته غرفة تجارة وصناعة الفجيرة بمناسبة مرور 40 عاماً على تأسيسها، والذي حظي برعاية عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي، وحضور ولي عهد الفجيرة سمو الشيخ محمد بن حمد بن محمد الشرقي، ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الفجيرة الشيخ سعيد بن سرور الشرقي، إضافة إلى عدد من المدراء والمسؤولين في الفجيرة، وممثلو غرف التجارة والصناعة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.

وكرّم ولي عهد الفجيرة أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، حيث منحه درعاً تقديرية، إلى جانب تكريم عدد من الشركاء الاستراتيجيين لغرفة تجارة وصناعة الفجيرة من المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص التي كان لإسهاماتها دور رئيسي في تنفيذ مبادرات ومشاريع الغرفة، كما كرم سموه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المتعاقبين ومدراء الغرفة خلال 14 دورة سابقة.

دبي الأولى عربيًّا في "مؤشر المراكز الذكية"



إنفاقها لتطوير الأداء وغرس ثقافة التميز والابتكار والإبداع. وبرزت الإمارات العربية المتحدة من بين الدول الخمس الأولى الأكثر اتصالاً في العالم، وفقاً لمؤشر "دي إتش إل العالمي للاتصال".

صنّف "مؤشر المراكز الذكية" الصادر عن مؤسسة "زد/ين" البريطانية، مدينة دبي كأول مركز ذكي في العالم العربي لتطوير الإبداع والابتكار وتوفير التكنولوجيا الجديدة، في حين جاءت دبي في المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط، وصعدت 17 مرتبة لتحتل المركز 17 بين أفضل 51 مدينة في العالم. وعلى الصعيد العالمي، احتلت نيويورك المركز الأول على المؤشر، في حين تراجعت لندن إلى المركز الثاني واحتفظت سنغافورة بالمركز الثالث.

وفي المؤشرات الفرعية، احتلت دبي المرتبة 11 في الكثافة الإبداعية، والمرتبة 23 في دعم الابتكار، والمرتبة 26 في القدرة على توفير الخدمات. كما صنّف مؤشر المدن الذكية الذي يصدره معهد التنمية الإدارية «IMD» مؤخراً أبوظبي ودبي في مقدمة المدن في المنطقة.

ولتعزيز مكانتها بشكل أكبر، خصصت حكومة دبي 6 في المئة من

المنتدى العربي – اليوناني العاشر يناقش تطوير العلاقات الاقتصادية



العام للغرف العربية-الأجنبية المشتركة عبد العزيز المخلافي، الذي تحدّث عن دور الغرف العربية الأجنبية المشتركة في تعزيز العلاقات العربية مع الدول المضيفة لهذه الغرف. وتضمّن برنامج المنتدى عقد الجلسة السنوية الثالثة لقاء السفراء العرب"، وتحدّث فيها قدّم لها وزير التنمية والاستثمار اليوناني المناوب نيكولاس باباثاناسيس، مستعرضاً جهود الحكومة اليونانية في الإصلاحات الاقتصادية ونجاحها. كما تحدّث في الجلسة السفراء من الدول العربية التالية: اليمن، الأردن، مصر، الإمارات، السعودية، العراق، قطر، الجزائر، المغرب، سلطنة عمان، وتونس.

نظمت الغرفة العربية اليونانية، خلال الفترة 7 و 8 ديسمبر (كانون الأول) 2021، أعمال "المنتدى الاقتصادي العربي-اليوناني العاشر"، في فندق ذيفاني كارافيل، أثينا، اليونان، بحضور شخصي وتواصل عن بُعد من رجال الأعمال من اليونان و 16 دولة عربية. قدّم الجلسة الافتتاحية، أمين عام الغرفة رشاد مبجر، ومن ثمّ تحدّث كل من ذلك كلمات ترحيبية رئيس مجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية منخاريس جيرونيكولاس، ونائب رئيس الغرفة العربية اليونانية رئيس الموارد البشرية في مجموعة CCC سهيل صباغ، أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي.

ثم ألقى ضيف الشرف وزير التنمية والاستثمار اليوناني آذونيس جورجياذيس، كلمة ثمن فيها العلاقات العربية اليونانية. وتناولت الجلسات الخمس مواضيع ومحاور محط اهتمام الجانبين اليوناني والعربي شملت تغيّر المناخ والطاقة المتجددة، التطورات الأخيرة في مجال الملاحة، صناعات الموانئ والخدمات اللوجستية، البناء والبنية التحتية، نقل التكنولوجيا في الصناعات الغذائية، وآخرها السياحة والاستثمار العقاري. وقدّم الأمين العام للغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة والمُنسق

احتياطات دول الخليج تتخطى 350 مليار دولار



العام الماضي. مبيّن أنّه لا يزال من المهم على دول مجلس التعاون الخليجي، العمل على تنويع اقتصاداتها حيث تمثل الإيرادات النفطية أكثر من 70 في المئة من الإيرادات الحكومية الإجمالية في معظم دول المجلس.

توقّع مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد أزعور، ارتفاع احتياطات دول مجلس التعاون الخليجي بين 300 و 350 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة. وأوضح أزعور أنّ "دول مجلس التعاون الخليجي ستستفيد من الارتفاع الكبير لأسعار النفط، حيث وزادت أسعار الخام نحو 60 في المئة منذ بداية العام، إذ يتعافى الطلب العالمي من جائحة فيروس كورونا".

ويتوقّع البنك الدولي أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على الأرجح بمعدل كلي 2.2 في المئة في العام الجاري بعد انكماش 4.8 في المئة العام الماضي.

ووفق البنك فإنّه في ظل إحراز تقدم في الآونة الأخيرة في توزيع لقاحات كوفيد-19 - على مستوى العالم، وانتعاش الإنتاج والتجارة عالمياً، فإن احتمالات التعافي الاقتصادي أقوى الآن منها في نهاية

مذكرة تعاون بين اتحاد الغرف السعودية ووكالة ترويج الاستثمار في الجابون



وفق المعايير والاتفاقيات الدولية المعتمدة في هذا الشأن، إضافة إلى الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين وتشجيع الاستثمارات المشتركة.

وقع رئيس اتحاد الغرف التجارية السعودية، عجلان بن عبدالعزيز العجلان، مذكرة تفاهم مع رئيس الوكالة الوطنية لترويج الاستثمار في الجابون جيلان مونزا، تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون بين القطاع الخاص في البلدين.

كما تهدف المذكرة إلى تعزيز وزيادة حجم العلاقات التجارية والأنشطة الاستثمارية بين قطاعي الأعمال في البلدين من خلال تبادل المعلومات الاقتصادية بين اتحاد الغرف والوكالة عن الأسواق والإنتاج والفرص التجارية وتعزيز فرص عقد شراكات بين رجال الأعمال في البلدين، إضافةً إلى تقديم الجانبين المقترحات التي من شأنها تحسين بيئة التعاون الاقتصادي وتذليل المعوقات.

ويشمل نطاق التعاون العمل على تبادل المعلومات بشكل منتظم حول فرص التجارة والاستثمار لتعزيز المشاريع المشتركة والتعاون الصناعي وفتح آفاق جديدة لزيادة التبادل التجاري، وتشجيع عملية تبادل زيارات الوفود التجارية والمشاركة في المعارض والمليقات، ومساعدة رجال الأعمال من البلدين في المسائل المتعلقة بالتحكيم

مباحثات بين غرفتي "سلطنة عمان" و "الفجيرة" لتعزيز التعاون الاقتصادي



دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، والتي تمثل نموذجاً متقدراً على مختلف الصعد، معرباً عن أمله بأهمية الدفع بعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري، من خلال تبادل الأفكار والمعلومات والوصول إلى صيغ تحقق المنفعة المشتركة بين مجتمع الأعمال في الفجيرة والسلطنة.

زار وفد من غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان، برئاسة المهندس رضا بن جمعة آل صالح، مقر غرفة تجارة وصناعة الفجيرة، حيث التقى رئيسها الشيخ سعيد بن سرور الشرقي، بحضور رئيس الاتحاد العربي للاستثمار والتطوير العقاري أحمد آل سودين، ومدير عام الغرفة سلطان الهنداسي، وأعضاء مجلس إدارة الغرفة وعدد من مديري الدوائر المحلية والمؤسسات بإمارة الفجيرة.

وأشاد آل صالح، بتطور العلاقات بين البلدين، مؤكداً إن القواسم المشتركة بين السلطنة ودولة الإمارات والتأخي الذي يجمع الشعبين يمثل قاعدة صلبة ومنطلقاً لتطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، في إطار من الشراكات التكاملية التي تعمل على تمكين أصحاب الأعمال في البلدين من تأسيس المزيد من المشاريع الناجحة، مبيّناً أنّ دولة الإمارات ضمن الدول الثلاث الأولى في الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة، وبالمثل تحتل الإمارات المرتبة الأولى للاستثمارات العمانية المباشرة إلى الخارج، من جانبه، أكد الشرقي على قوة ومتانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين

وفد الغرفة العربية البرازيلية يبحث أوجه التعاون الاقتصادي مع السعودية



التجارية في السعودية عبد السلام بن عبدالله المناع، حيث ناقش الطرفان خلال اللقاء، الذي عقد في وزارة التجارة السعودية، الفرص التجارية الجديدة بين البرازيل والمملكة العربية السعودية.

زار وفد من الغرفة التجارية العربية البرازيلية، برئاسة رئيس الغرفة أوسمار شحفة، المملكة العربية السعودية حيث التقى رئيس اتحاد الغرف السعودية عجلان بن عبد العزيز بن العجلان، بحضور أمين عام الغرفة العربية البرازيلية تامر منصور، ورئيس المكتب الدولي للغرفة بدبي رافائيل سوليميو، والمستشار الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليج واليمن والعراق في الغرفة شاهين علي شاهين، وعدد من ممثلي المؤسسة،

وسلط الاجتماع الضوء على فرصة بناء مجلس أعمال جديد بين المواطنين السعوديين والبرازيليين، وتنظيم نسخة 2022 من المنتدى العربي-البرازيلي، بالإضافة إلى إطلاق مكتب الغرفة الجديد في الرياض في المملكة العربية السعودية.

والتقى وفد الغرفة خلال زيارته إلى الرياض وكيل الوزارة للأعمال

البنك الدولي: بدء علاوات التعافي على الاقتصاد الفلسطيني



ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من قيود على الحركة والعبور والتجارة، وهي أكبر عائق للاستثمار والوصول إلى الأسواق. ويفتقر هذا الاقتصاد إلى مُحركات النمو التي تُفرز آثاراً إيجابية مستدامة على الاقتصاد وظروف المعيشة. كما أن المسار القادم لا تزال تخيم عليه حالة من عدم اليقين، ويتوقف على اتخاذ كل الأطراف جهوداً مُنسقة لإنعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل للشباب.

كشف البنك الدولي عن بدء علامات التعافي على الاقتصاد الفلسطيني، وأرجع ذلك إلى التحسّن في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية. لكن قطاع غزة ما زال يعاني أوضاعاً اقتصادية بالغة الشدة، مع الارتفاع الكبير في معدلات البطالة وتدهور الأحوال الاجتماعية. وفي السياق الاقتصادي الراهن، تشوب حالة من عدم اليقين آفاق المستقبل في ضوء محدودية مصادر النمو المستدامة.

جاء ذلك في تقرير المراقبة الاقتصادية الفلسطينية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، والذي سيتم عرضه بمدينة أوسلو بالنرويج، في اجتماع على مستوى السياسات بشأن المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ويُسلط التقرير الضوء على التحديات الجسيمة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام، وبدرجة أكثر تحديداً على الأداء الاقتصادي في قطاع غزة واحتياجاته الإنمائية.

وتعقيباً على التقرير، أكد المدير والممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة كاثان شانكار، أن "النمو الحالي الذي يقوده الاستهلاك في الضفة الغربية يُعزى إلى انتعاشٍ بعد أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19).

النمو الاقتصادي في الأردن يسجل 1.5 في المئة



وفقاً لتقرير البنك فقد بدأ الانتعاش في النشاط الاقتصادي في معظم دول المنطقة، وكان مدفوعاً بشكل أساسي بانتعاش الزراعة والاتصالات فضلاً عن النمو المحدود في السياحة والصادرات. وبالنسبة لعام 2022، من المتوقع أن ينمو الإنتاج في منطقة جنوب وشرق البحر المتوسط بنسبة 4.4 في المئة، مما يعكس انتعاشاً قوياً في النشاط الاقتصادي، لا سيما في مصر والمغرب.

توقع "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية" أن يصل النمو الاقتصادي في الأردن إلى 1.5 في المئة هذا العام، بعد أن تم رفع القيود المفروضة على الحركة تدريجياً بحلول نهاية العام. وبحسب التقرير فإنه من المتوقع أن يصل النمو إلى 2.2 في المئة عام 2022 مدفوعاً بنشاط تجاري أقوى عبر الحدود واستمرار التعافي في قطاع السياحة.

وأظهر التقرير أن قطاعات التمويل والخدمات المرتبطة بالأعمال وكذلك التصنيع والتعدين، تعدّ من المحركات الرئيسية للنمو في عام 2021، في حين استمر ضعف أداء قطاع السياحة في التأثير سلباً على النمو.

وتراجعت تقلبات التضخم مع استئناف الأسعار تسارعها التدريجي، حيث وصل معدل التضخم إلى 1.9 في المئة على أساس سنوي في أيلول.

ورفع البنك الأوروبي توقعاته للنمو الاقتصادي في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط إلى 4.2 في المئة عام 2021.

البرلمان المغربي يقر موازنة 2022 لإنعاش الاقتصاد



في المئة العام المقبل. وهذه أول ميزانية تعدها حكومة عزيز أخنوش التي عينها الملك محمد السادس في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي بعد انتخابات عامة. وينتظر منها أيضاً البدء في تفعيل "نموذج تنموي جديد" أعلنته لجنة ملكية في مايو (أيار)، وتراهن عليه المملكة لرفع مستوى النمو في أفق عام 2035 وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الحادة.

صادق مجلس النواب المغربي على ميزانية عام 2022 والتي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد المتضرر من وباء كورونا.

وأكدت وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح علوي، أنّ "مشروع الميزانية يركز على 3 أولويات هي: التوظيف والصحة والتعليم"، لافتة إلى "وجود برنامج من أجل توفير فرصة عمل إلى نحو 250 ألف شاب فقدوا عملهم بسبب الأزمة، فضلاً عن دعم 50 ألف شاب لإنشاء مقاولات".

ويراهن المغرب على استثمارات حكومية خصصت لها ميزانية العام المقبل 245 مليار درهم (نحو 27 مليار دولار) لتحريك عجلة الاقتصاد. وتأمل الحكومة المغربية في تعافي الاقتصاد، متوقعة نمواً بمعدل 5.2 في المئة هذا العام، و3.2 في المئة العام المقبل، بعدما عانت العام الماضي من انكماش غير مسبوق منذ 24 عاماً بلغ 7 في المئة، بسبب تداعيات الوباء.

ويهدف قانون مالية عام 2022 إلى خفض عجز الميزانية العامة من 6.2 في المئة من الناتج الداخلي الخام هذا العام إلى 5.9

"موديز" تتوّه بهتانة القطاع المصرفي الكويتي



أجنيبا وستة بنوك إسلامية بما فيها بنك إسلامي أجنبي واحد. وبحسب بيانات بنك الكويت المركزي، وصل إجمالي أصول البنوك الكويتية بنهاية العام الماضي إلى حوالي 71 مليار دينار (232.5 مليار دولار).

نوّهت وكالة "موديز" للتصنيفات الائتمانية بنشاط القطاع المصرفي الكويتي، مبيّنة أنه "قوي بفضل إدارة السياسة النقدية المتبعة". وفي تقرير حول أوضاع القطاع المصرفي الكويتي، أظهر تقرير للوكالة أنّ القطاع المصرفي الكويتي مدعوم بالتصنيف الائتماني السيادي عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة بفضل المستويات المرتفعة من الثروة المالية والأصول واحتياطاته النفطية الضخمة. ووفق الوكالة فإنّ من دلائل قوة السياسة النقدية التي تتمتع بها الكويت هو انخفاض معدل التضخم، والتنظيم القوي والحصيف للقطاع المصرفي من قبل بنك الكويت المركزي، ما جعل القطاع مستقرا خلال التذبذبات التي واجهها الاقتصاد الكلي للبلاد. ويبلغ عدد المؤسسات المالية العاملة في القطاع المصرفي الكويتي 23 بنكا، يتكون من 16 بنكا تجاريا تقليديا بما في ذلك 11 بنكا

البحرين تقرّ خطة جديدة للنمو الاقتصادي والتوازن المالي



باستبعاد أثر زيادة محتملة لضريبة القيمة المضافة.

أقرّت البحرين خطة جديدة للنمو الاقتصادي والتوازن المالي، تتضمن إجراء تحقيق هدف القضاء على العجز في الموازنة لعامين حتى عام 2024 وزيادة ضريبة القيمة المضافة من 5 في المئة إلى 10 في المئة.

ويستهدف برنامج التوازن المالي خفض المصاريف من خلال خفض المصاريف التشغيلية في الجهات الحكومية، وتعزيز كفاءة ميزانية المشاريع، وضبط المصاريف المتعلقة بالقوى العاملة، وتعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين بالتشاور مع السلطة التشريعية.

وكشفت البحرين النقاب عن مشاريع استراتيجية جديدة ستقوى قيمتها 30 مليار دولار من الاستثمارات، إلى جانب جذب استثمارات أجنبية مباشرة تصل إلى 2.5 مليار دولار بحلول عام 2023.

وكان ارتفع الدين العام في البحرين إلى 133 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي بالمقارنة مع 102 في المائة في 2019 وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. وتوقعت مؤسسة ستاندارد أند بورز أن تبلغ نسبة عجز الموازنة العامة في البحرين 5 في المئة في المتوسط في الفترة من 2021 إلى 2024 بالمقارنة مع 16.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي

الاقتصاد الكويتي يحقق نموًا 2.7 في المئة



الأعمال وتنويع الاقتصاد.

ونوّه إلى أن استمرار حزم التحفيز التي تتبناها الحكومة سيعمل على دعم التعافي الاقتصادي، كاشفاً عن أنه رغم تعرّض الكويت لموجة أخرى من انتشار فيروس كورونا وارتفاع نسبة الإصابات واضطرار السلطات الصحية لفرض حظر جزئي خلال شهري مارس وأبريل 2021، إلا أن الاقتصاد الكويتي شهد تعافياً جزئياً مع عودة فتح بعض الأنشطة التجارية.

توقع صندوق النقد العربي أن يشهد الاقتصاد الكويتي تعافياً نسبياً في 2021، على أن ترتفع وتيرته في 2022 بدعم من نشاط القطاع غير النفطي، وزيادة إنتاج النفط. ورجّح الصندوق نمو الاقتصاد الكويتي 2.7 في المئة العام الجاري، وارتفاع المعدل لنحو 3.7 في المئة عام 2022، ليعكس الارتفاع المتوقع في الإنتاج النفطي في العام المقبل، وتواصل تعافي القطاع غير النفطي. توقعات "النقد العربي" جاءت في الإصدار الـ15 من تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، الذي تضمن تحديثاً للبيئة الاقتصادية الدولية، وانعكاساتها على الدول العربية، وتوقعات النمو الاقتصادي، والتضخم في الدول العربية خلال عامي 2021 و2022.

وبيّن التقرير أن توقعاته بتعافي الاقتصاد الكويتي تأتي في ظل عودة الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها، وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز، وتدابير الإصلاح المالي والاقتصادي المتوقع تنفيذها بشكل تدريجي خلال الفترة المقبلة استناداً إلى "رؤية كويت جديدة 2035" لتحسين بيئة

غرفة البحرين تبحث تنشيط التعاون الاقتصادي مع باكستان



والاقتصاد الوطني".

من جانبه أعرب السفير أيوب، عن اعتزازه بالصدقة بين البحرين وباكستان وبالتقارب الجغرافي والثقافي والاجتماعي والديني والذي ينعكس إيجابياً على متانة علاقات التعاون المشترك، مشدداً على وجود فرص تجارية في مجالات الأمن الغذائي والسياحة، وإمكانية تنشيط التجارة والاستثمارات وزيادة التعاون الاقتصادي.

أشاد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التاريخية والعريقة التي تربط مملكة البحرين بجمهورية باكستان الإسلامية، مؤكداً تطلع الغرفة لزيادة آفاق التجارة البينية بين البلدين من خلال إقامة المشاريع المشتركة والتشجيع على زيادة حجم التبادل التجاري وتبادل الزيارات بين الوفود الاقتصادية، لاسيما في ظل المقومات والفرص الاستثمارية الواعدة بين البلدين الصديقين.

جاء ذلك خلال استقباله ببيت التجار سفير جمهورية باكستان الإسلامية محمد أيوب، بحضور عضو مجلس الإدارة الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة، والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي الدكتور عبد الله السادة.

وأشار ناس إلى أنّ "غرفة تجارة وصناعة البحرين بصفتها ممثل للقطاع الخاص على أتم الاستعداد لبحث فرص الشراكة والتعاون التجارية مع جمهورية باكستان واستقطاب الاستثمارات وتبادل الخبرات بهدف تحقيق مزيد من المكاسب للقطاع الخاص

أرباح البنوك التونسية تسجّل نحواً 12.3 في المئة



لم يتجاوز خلاله نمو الدين 5.1 في المئة. وأبرز التقرير أنه نتيجة تكثيف لجوء تونس إلى مصادر التمويل الداخلية من الجهاز المصرفي، زادت نسبة الاقتراض من القطاع المالي بنسبة 16.7 في المئة، فيما زادت الديون عبر إصدار سندات خزينة 25.9 في المئة العام الماضي مقابل 2.1 في المئة فقط في 2019.

تصدّرت البنوك التونسية المدرجة في البورصة قائمة المؤسسات الرابحة خلال الأشهر التسعة الماضية، مسجلة نمواً في أرباحها بنسبة 12.3 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي تشهدها تونس. وحققت البنوك الـ 12 المدرجة في السوق المالية أرباحاً صافية بقيمة 3.9 مليارات دينار بنهاية سبتمبر (أيلول)، مقابل 3.5 مليارات دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. كذلك، ارتفع صافي الدخل المجمع لشركات الإيجار المالي (مؤسسات تمويل) السبع المدرجة بنسبة 5.9 في المئة، ليصل إلى 334 مليون دينار، مقابل 315 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من 2020. في الموازنة، أظهر التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي التونسي، زيادة الدين الداخلي عام 2020 بنسبة 9.1 في المئة، مسجلاً ارتفاعاً بأربع نقاط مئوية مقارنة مع العام 2019، الذي

صفقات بمليارات الدولارات بين السعودية وسلطنة عُمان



بين البلدين يتطلب المزيد من المشاريع المشتركة والاستثمارات المتبادلة في قطاعات متنوعة، منها صناعة البتروكيماويات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات اللوجستية وتقنية المعلومات والتعدين والسياحة والخدمات الصحية وغيرها من القطاعات،" موضحاً أن "استغلال الإمكانيات الكبيرة للبلدين يتطلب العمل على بناء الشراكات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في المشاريع الاستثمارية المتنوعة في القطاعات الاستراتيجية الواعدة".

تزامناً مع زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى سلطنة عُمان، شهدت العاصمة العمانية مسقط اجتماعات منتدى الأعمال العُماني السعودي. ووقعت سلطنة عُمان والسعودية على 13 مذكرة تفاهم من أجل العمل المشترك في مشاريع اقتصادية تتجاوز قيمتها الـ 10 مليارات دولار، وذلك عبر قيام عدد من الشركات المملوكة لجهاز الاستثمار العُماني والقطاع الخاص بتوقيع هذه المذكرات.

وأكد رئيس اتحاد الغرف التجارية السعودية عجلان بن عبد العزيز العجلان، أن "اتحاد الغرف السعودية سيدعم بقوة جهود تنمية العلاقات الاقتصادية السعودية العمانية بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة في البلدين عبر تشجيع الصادرات، وتبادل السلع والخدمات، وإقامة المشاريع الاستثمارية والتجارية المشتركة، وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانبين، والإسهام في تذليل التحديات وتحسين مناخ الاستثمار وتعريف أصحاب الأعمال بطرق وقنوات تمويل ودعم المشروعات المشتركة".

من جهته شدد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان المهندس رضا بن جمعة آل صالح، أن "تطوير التعاون الاقتصادي

تباطؤ التجارة العالمية بعد الانتعاش الحاد



العام وزيادة أبطأ قدرها 4.7 في المئة عام 2022 المقبل. وبحسب المنظمة فإن التوقعات للتجارة العالمية ما زالت تخيم عليها مخاطر التراجع وتفاوتات إقليمية واستمرار ضعف تجارة الخدمات.

كشفت منظمة التجارة العالمية عن تباطؤ تجارة السلع العالمية بعد انتعاش حاد في أعقاب الصدمة الأولية لجائحة كوفيد-19، بفعل تعطل في الإنتاج والتوريد وقتور في الطلب على الواردات اللذين قوّضا النمو.

ووفق المنظمة فإن مقياسها لتجارة السلع هبط إلى 99.5 نقطة في نوفمبر (تشرين الثاني) في أعقاب قراءة قياسية بلغت 110.4 في أغسطس (آب). وبيّنت أنّ الصدمات في التوريد، بما في ذلك ازدياد شديد في الموائئ ناتج عن قفزة في طلب الاستيراد في النصف الأول من العام وتعطل إنتاج بضائع مثل السيارات وأشباه الموصلات، ساهمت في هذا التراجع.

ونوّهت المنظمة إلى أنّ القراءة جاءت متماشية بشكل عام مع توقعاتها لزيادة قدرها 10.8 في المئة، في أحجام تجارة السلع هذا

إيرادات الموازنة المصرية تحقق نموًا 8.4 في المئة



2021 بلغ تريليوناً و108.6 مليارات جنيه (70.6 مليار دولار تقريباً)، منها 834 مليار جنيه حصيلة ضريبية، بما يمثل نسبة 75 في المئة من الإيرادات العامة، أي بزيادة تقدر بـ97 مليار جنيه مقارنة مع حصيلة السنة المالية 2019-2020 البالغة 736.9 مليار جنيه.

بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في دعم إيرادات الموازنة المصرية 78.8 في المئة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام المالي الحالي، الذي بدأ في يوليو/تموز الماضي، مقابل 75 في المئة في العام المالي السابق 2020-2021. بينما ساهمت الإيرادات غير الضريبية بواقع 21.2 في المئة، حيث بلغ إجمالي إيرادات الموازنة المصرية خلال الفترة (يوليو/تموز - أكتوبر/تشرين الأول 2021)، نحو 311.3 مليار جنيه (نحو 19.8 مليار دولار).

وحققت إيرادات الموازنة نمواً 8.4 في المئة، قابله نمو في المصاريف 16.6 في المئة لتصل إلى 530.7 مليار جنيه، بسبب ارتفاع النفقات الاجتماعية وفوائد الديون المحلية والخارجية. وارتفع العجز الكلي للموازنة خلال هذه الفترة إلى 3.07 في المئة مسجلاً 219.812 مليار جنيه، مقارنة مع 2.68 في المئة بواقع 171.372 ملياراً بالمقارنة مع الفترة المناظرة من العام المالي الماضي، نتيجة اتساع الفجوة بين الإيرادات والمصروفات.

وأوضح وزير المالية المصري محمد معيط، أنّ إجمالي الإيرادات في الحساب الختامي للموازنة العامة عن السنة المالية 2020-

تعافي الاقتصاد الجزائري تدريجياً متجاوزاً تداعيات كورونا



لا تزال قائمة والمخاطر التي تهدد التوقعات الاقتصادية مرتفعة. وطلب بتبني مزيج من السياسات المتناغمة لدعم استقرار الاقتصاد الكلي ولتعزيز نمو مستدام ومرن وشامل. وكان حذر الصندوق من أنّ الجزائر تخاطر باحتياجات تمويلية غير مسبقة على المدى المتوسط إذا استمرت تعاني من عجز مالي مرتفع، وحث على إجراء تغييرات كبيرة في سياستها الاقتصادية.

كشفت صندوق النقد الدولي بعد الانتهاء من مشاورات المادة الرابعة التي يجريها مجلسه التنفيذي مع الجزائر لعام 2021، عن تعافي الاقتصاد الجزائري تدريجياً من تداعيات جائحة كوفيد-19 والصدمات التي شهدتها أسواق النفط في 2020.

ووفق الصندوق فغته من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد الجزائري في 2021 و2022 لكن التوقعات بشأنه لا تزال غير مؤكدة وصعبة، مبيّناً أنه بعد الانكماش الذي شهده اقتصاد الجزائر في 2020 بنسبة 4.9 في المئة، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي بنسبة 2.3 في المئة في النصف الأول 2021 كنتيجة لانتعاش إنتاج المحروقات وأسعارها وتخفيف إجراءات الاحتواء الخاصة بكوفيد-19.

وأظهر الصندوق تحسّناً ملحوظاً لميزان الحساب الجاري الخارجي خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بعد تراجعته بشكل ملحوظ العام الماضي. ونوّه الصندوق إلى أنه بينما يشهد اقتصاد الجزائر تعافياً تدريجياً، إلا أن نقاط الضعف التي سبقت الجائحة

عجز ميزانية سلطنة عُمان ينخفض بحدود 63 في المئة



العام الماضي. وارتفع متوسط سعر برميل النفط العُماني بنهاية أكتوبر 2021 إلى 58.89 دولاراً للبرميل، مقارنة مع 48.54 دولاراً بالفترة المماثلة من 2020. وارتفع إنتاج السلطنة من النفط إلى 960 ألف برميل يومياً، مقابل 955 مليون برميل يومياً خلال فترة المقارنة.

انخفض عجز ميزانية سلطنة عُمان بنسبة 62.9 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، إلى 1.006 مليار ريال (2.62 مليارات دولار)، وذلك بدعم تحسن الإيرادات النفطية.

وبحسب التقرير الشهري لوزارة المالية العمانية، انخفضت قيمة العجز بالميزانية العامة خلال تلك الفترة، من 2.713 مليار ريال (7.07 مليارات دولار) مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2020. وسجّل الإنفاق العام بالميزانية ارتفاعاً بنسبة 1.3 في المئة، إلى 9.34 مليارات ريال (24.33 مليار دولار)، مقابل 9.21 مليارات ريال (24 مليار دولار) خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وبالنسبة للإيرادات العامة، أظهر التقرير ارتفاعها بنسبة 28.1 في المئة على أساس سنوي إلى 8.33 مليارات ريال (21.7 مليار دولار)، من 6.5 مليارات ريال (16.9 مليار دولار) بالفترة المقارنة. ودعم ارتفاع الإيرادات نمو حصيلته النفط بنسبة 35.4 في المئة إلى 4.44 مليارات ريال (11.56 مليار دولار)، من 3.28 مليار ريال (8.5 مليارات دولار) في العشرة أشهر المماثلة من

خسائر الاقتصاد اليمني تجاوزت 126 مليار دولار جرّاء الحرب



وأظهرت تقديرات سابقة لوكالات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عن وجود ما يقرب من 20.7 مليون شخص في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2021، بينما يواجه أكثر من نصف السكان مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي.

أظهر تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن حصيلة مأساوية للاقتصاد اليمني حيث أدت ست سنوات من الحرب إلى أضرار جسيمة بالبنى التحتية والمنشآت واستنزفت كل مفاصل الاقتصاد وقطاعه المنهكة. كما امتدت آثار الدمار إلى قطاعات حيوية كالصحة والتعليم وتسببت بانهيار الريال وأوقفت إمدادات الوقود، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وجعلت من البلد أحد أسوأ دول العالم من حيث المجاعة. وبحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة أعدته مركز فريدريك إس باردي للدراسات المستقبلية الدولية بجامعة دنفر، فقد خسر أن الاقتصاد اليمني حوالي 126 مليار دولار جرّاء الأزمة الراهنة. ويبين التقرير أنّ حوالي 15.6 مليون يمني يعانون حاليا من الفقر المدقع من أصل 28 مليوناً هم تعداد سكان البلاد. وحذر من أن استمرار النزاع حتى 2030 سيتسبب في ضيق سبل العيش، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتدهور الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

خسائر كارثية لقطاع الطيران العالمية جرّاء "متحور أوميكرون"



العوضي أنّه قدّرنا الخسائر منذ بداية كورونا بأكثر من 200 مليار دولار، وبالتالي القيود الجديدة ستكون الخسائر أكبر وتأثير مدمر على قطاع الطيران. وشدد العوضي على أن "منع السفر لا يمكن أن يساعد على السيطرة على نقشي الفيروس، إنما السيطرة تتم بالإجراءات الاحترازية الصحية المتبعة سواء كانت التطعيمات قبل السفر أو الالتزام بلبس الكمامات".

أكد نائب الرئيس الإقليمي للاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" لإفريقيا والشرق الأوسط كامل العوضي، أنّ "تأثير متحور أوميكرون سيكون كارثياً، ليس فقط على قطاع الطيران، ولكن على كافة القطاعات التي تأثرت بسبب الجائحة"، معتبراً أنّ "المشكلة الكبرى تكمن في ردة الفعل غير المنطقية للحكومات وطريقة تعاملها مع المتحور الجديد".

وقال: "الإجراءات الحكومية المتبعة تظهر وكأن العالم يمر بالجائحة لأول مرة، حيث أن الإغلاقات ومنع السفر وعودة القيود ليس لها أسس علمية ولكن مبنية على خوف".

وأوضح أنّ "أكثر الدول المتضررة حالياً هي جنوب إفريقيا والدول المحيطة لها، إضافة إلى ذلك بدأنا نشهد فرض قيود بين الدول الأوروبية والشرق الأوسط بدون دراسة علمية"، داعياً الحكومات إلى "اتباع مناهج علمية مبنية على تدابير تتناسب مع مستوى المخاطر".

وحول الخسائر المتوقعة على قطاع الطيران بسبب القيود، كشف



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المهولة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المهولة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



Vision

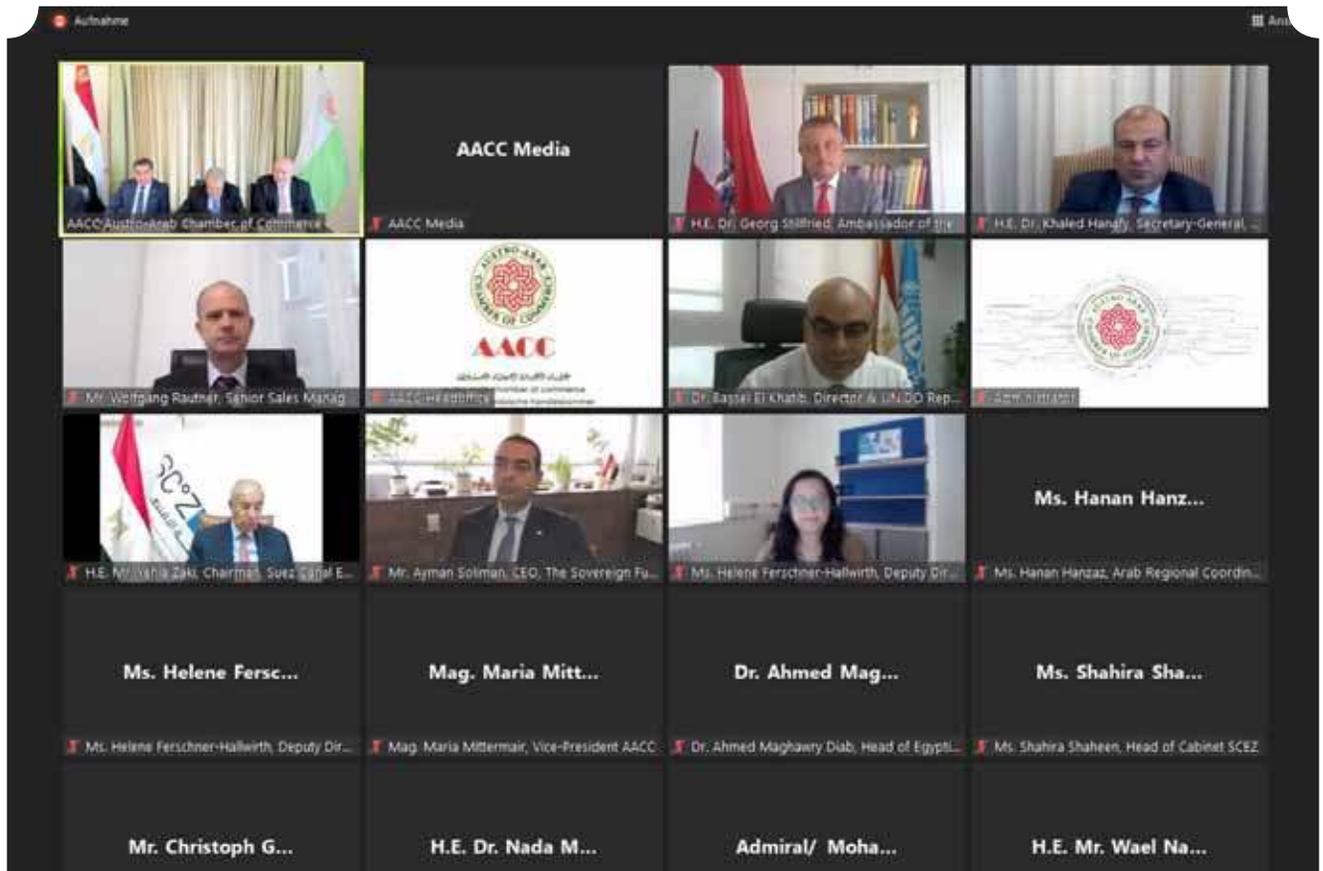
الرؤية

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

“12TH ARAB-AUSTRIAN ECONOMIC FORUM”



In cooperation with the distinguished Embassy of the Arab Republic of Egypt in Vienna and the Union of Arab Chambers (UAC), the Austro-Arab Chamber of Commerce (AACC) held its “12th Arab-Austrian Economic Forum – Online Edition” on Wednesday, 20 October 2021. This year’s forum hosted the Arab Republic of Egypt as the Guest Country and was virtually attended by around 150 participants from across the globe.



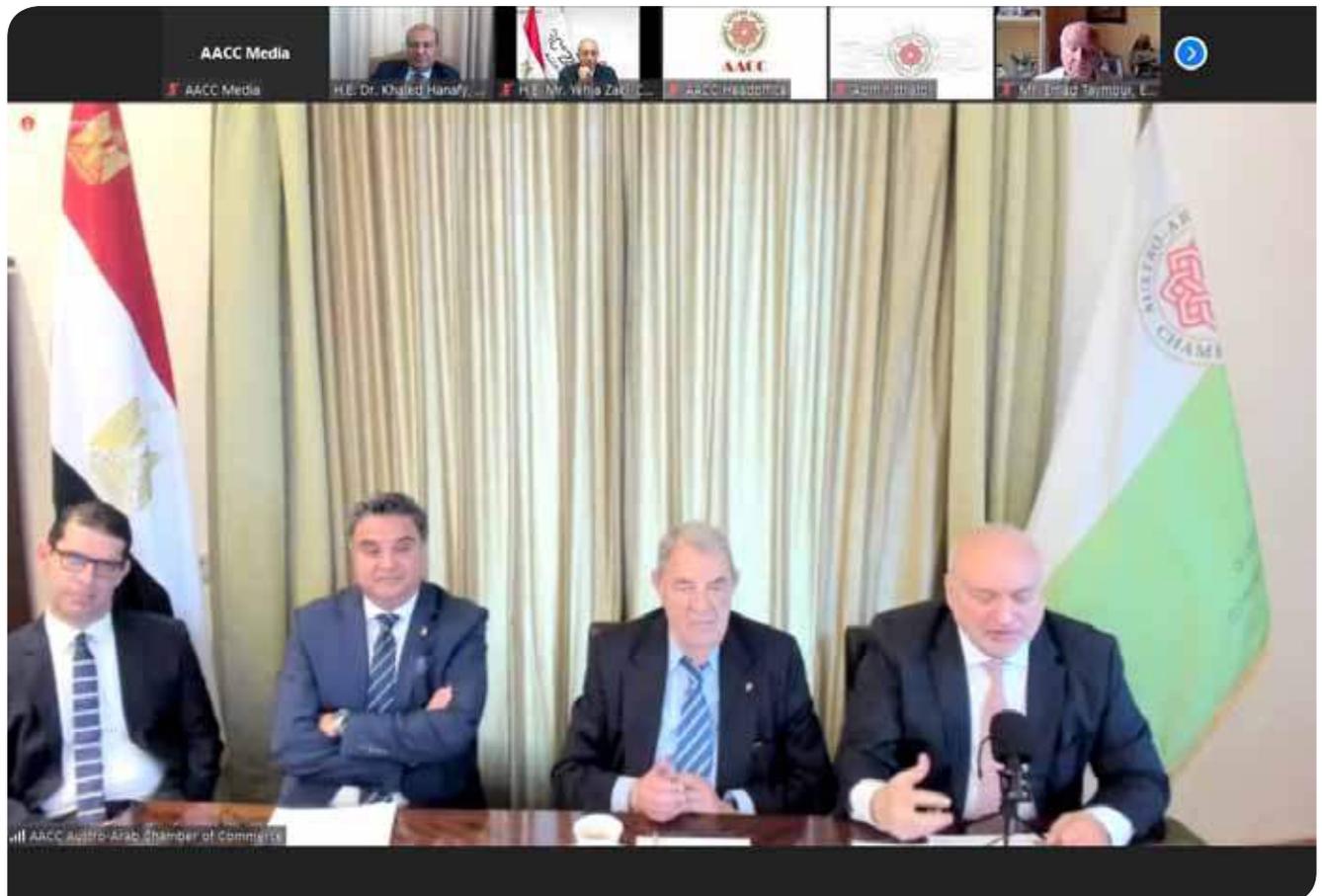
Featuring high-level officials and ministers, the forum presented an insight into the country’s economic landscape and development and provided an outlook on investment prospects with special focus on Economy & Investment, Transport and Tourism. The forum also served as an interactive platform for thorough discussions on the plentiful scopes of cooperation and public-private sector partnerships among Austrian, Egyptian and international counterparts.

Welcome remarks and keynote speeches

were delivered by H.E. Senator Dr. Richard Schenz, AACC President, Dr. Margarete Schramböck, Federal Minister for Digital and Economic Affairs of the Republic of Austria, H.E. Dr. Hala Elsaid, Minister of Planning & Economic Development of the Arab Republic of Egypt, H.E. Dr. Khaled El-Enany, Minister of Tourism and Antiquities of the Arab Republic of Egypt, H.E. Mr. Mohamed Hamdy M. Elmolla, Ambassador of the Arab Republic of Egypt to Austria, H.E. Dr. Georg Stillfried, Ambassador of the Republic of Austria to Egypt, H.E. Mr. Yehia Zaki, Chairman of the Suez Canal Economic

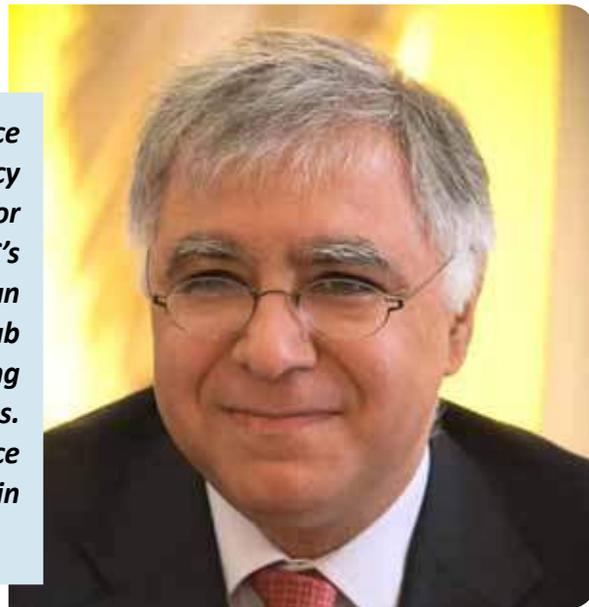
Zone, and H.E. Dr. Khaled Hanafy, Secretary-General of the Union of Arab Chambers (UAC) and former Minister of Supply and Internal Trade of the Arab Republic of Egypt.

The forum's three sessions shed light on Egypt's economic landscape, the transport sector and the tourism sector respectively and were moderated by UNIDO'S Chief of Regional Coordination Division - Arab Region Ms. Hanan Hanzaz, UAC Secretary-General H.E. Dr. Khaled Hanafy, and AACC Secretary-General Mr. Mouddar Khouja respectively.



IRAQ'S FAREED YASSEEN NAMED 2021 "AMBASSADOR OF THE YEAR"

The National U.S. - Arab Chamber of Commerce (NUSACC) announced today that His Excellency Fareed Yasseen, the Republic of Iraq's Ambassador to the United States, has been selected as NUSACC's 2021 "Ambassador of the Year". This award, begun in 2004, is given annually to a member of the Arab diplomatic corps in the USA for his or her outstanding contributions to U.S. - Arab commercial relations. The invitation-only award ceremony will take place on Tuesday, December 14, at the RitzCarlton Hotel in downtown Washington DC.



"Our Chamber is proud to recognize Ambassador Yasseen for his exceptional work in promoting America's relationship with Iraq, a nation that has undergone significant change over the years," said David Hamod, President & CEO of NUSACC. "Yasseen has helped American policymakers to understand Iraq's successes and challenges, and he has played an instrumental role in bridging gaps between our two nations. He has also been a strong proponent of the American business community, working with U.S. companies to strengthen commercial ties between Iraq and the USA".

Ambassador Yasseen noted, "I am deeply honored to receive this prestigious award from the National U.S. - Arab Chamber of Commerce, which has been instrumental in promoting the mutual interests of Iraq and the United States. Commerce plays a very important role in the relationship between our two nations, and I am proud to join with NUSACC in celebrating these commercial successes. It is a great privilege to serve as Iraq's Ambassador to the United

States".

The National U.S. - Arab Chamber of Commerce (NUSACC), currently celebrating its 50th anniversary, is America's longest serving organization dedicated to U.S. - Arab business.

NUSACC is widely regarded as the voice of American business in the 22 countries of the Arab world and the premier portal to the United States for Arab commercial enterprises.

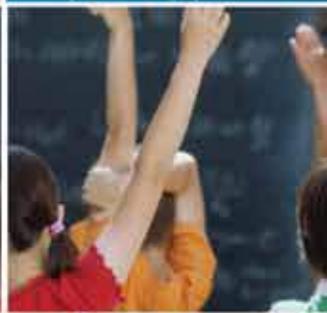
NUSACC is the only organization of its kind to receive the President's "E" Award for Export Service, the highest recognition that any U.S. entity may receive for supporting export activity.

The Chamber is an independent, membership-driven entity that is funded by its 50,000 members and stakeholders. NUSACC is the only business entity in the United States that is officially recognized and authorized by the League of Arab States and the Union of Arab Chambers. As such, NUSACC is a "sister chamber" of the national chambers of commerce throughout the Arab world, including those in the Republic of Iraq.

مجموعة
مؤسسات نهاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

